







































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































« لا رضاع إلا ما كان في الحولين »<sup>(١)</sup>، ومع هذا الحديث المذكور أعلاه، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: « لا رضاع إلا ما كان في الحولين »<sup>(٢)</sup>، وقال سعيد بن المسيّب رحمه الله تعالى: « لا رضاعة إلا ما كان في المهد، وما أنبت اللحم والدم »<sup>(٣)</sup>.

٣ - بحسب ابتداء الحولين من وقت انفصال الولد بتمامه .

٤ - هذا الحديث دليل على عدم التحريم في إرضاع الكبير، وهو قول الجماهير، كما بيناه في الحديث رقم (١٠١٦) .

٥ - كان ابن شهاب رحمه الله يقول: « الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم، والرضاعة من قبل الرجال تحرم »، وقال مالك رحمه الله تعالى: « الرضاعة قليلها وكثيرها إذا كان في الحولين تُحَرِّم، وأما ما كان بعد الحولين فإن قليله وكثيره لا يُحَرِّم شيئاً وإنما هو بمنزلة الطعام »<sup>(٤)</sup>، وهذا مذهب مالك في المقدار والعمر، كما سبق<sup>(٥)</sup>.



(١) رواه الدارقطني ٤٦٢/٧، ورواه أبو داود عنه بلفظ: « لا رضاع إلا ما شد العظم، وأنبت اللحم » ٤٧٥/١، ورواه مرفوعاً عن النبي ﷺ بمعناه، وقال: « وأنشز اللحم »، وهو الحديث الآتي.

(٢) رواه البيهقي ٤٦٢/٧.

(٣) رواه مالك في « الموطأ » ٥٣/٢ رقم (١٨٩٢)، وقال سعيد: « كل ما كان في الحولين، وإن كان قطرة واحدة فهو يحرم، وما كان بعد الحولين، فإنما هو طعام يأكله » وقال عروة بن الزبير مثل ما قال سعيد بن المسيّب، « الموطأ » ٥٣/٢ رقم (١٨٩١).

(٤) رواهما مالك في « الموطأ » ٥٤/٢ رقم (١٨٩٣، ١٨٩٤).

(٥) « فتح العلام » ١٧٨/٢، و « المعتمد » ٣٢٥/٤، وسبق بيان بقية المصادر والمراجع الفقهية.



## [ الرضاع : أنشز العظام واللحم ]

١٠٢٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَزَ الْعَظْمُ ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمُ » رواه أبو داود<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- أنشز العظم : يُروى بالزاي ، والراء ، ومعناه بالزاي : زاد في حجمه ، فنشز ، أي : ارتفع ، ومعناه بالراء : الإحياء ، أي قواه من الإنشاز ، وهو الإحياء ، من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ ﴾ [ عبس : ٢٢ ] ، وفي رواية أبي داود : شدّ : أي قوي وأحكم<sup>(٢)</sup> .

- لا رضاع : أي : لا يعتبر رضاعاً مؤثراً في الشرع ، مما تترتب عليه الحرمة والأحكام الشرعية .

- اللحم : في رواية ثانية لأبي داود عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بمعناه ، وقال : « أنشز العظم » أي رفعه ، وأعلاه ، وأكبر حجمه ، من النشز المرتفع من الأرض .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - يؤكد هذا الحديث ما سبق في تحديد السن المقررة شرعاً في الرضاع المحرم بما كان دون الحولين من عمر الرضيع .

٢ - الرضاع المحرم إنما يكون لمن هو في سن الحولين ، فينمو باللبن ، ويقوى به عظمه ، وينبت عليه لحمه .

٣ - إن الرضاعة في حالة الكبر - بعد الحولين - لا تحرم كما سبق .

(١) رواه أبو داود ٤٧٥ / ١ ، والبيهقي ٤٦٢ / ٧ مطولاً .

(٢) « جامع الأصول » ٤٩٠ / ١١ ، و « النظم » ١٥٦ / ٢ .

٤ - ذكر البيهقي هذا الحديث بقصته<sup>(١)</sup>، وبينها الكاساني رحمه الله تعالى فقال: «روي أن رجلاً من أهل البادية ولدت امرأته ولداً، فمات ولدها، فورم ثدي المرأة، فجعل الرجل يمصه ويمججه، فدخل منه جرة حلقه، فسأل عنه أبا موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قد حرمت عليك، ولكن اذهب إلى عبد الله بن مسعود فاسأله، فذهب إليه، وسأله، فقال له: هل سألت أحداً؟ فقال سألت أبا موسى الأشعري، فقال: حرمت عليك، فجاء ابن مسعود أبا موسى الأشعري، فقال له: أما علمت أنه إنما يحرم من الرضاع ما أنبت اللحم، فقال أبو موسى: لا تسألوني عن شيء، ما دام هذا الخبر بين أظهركم»<sup>(٢)</sup>، فالأحاديث يؤكد بعضها البعض<sup>(٣)</sup>.



(١) رواه البيهقي ٧/ ٤٦٠، ٤٦٢.

(٢) «بدائع الصنائع» الكاساني، ٣/ ٤٠١.

(٣) «بذل المجهود» ٧/ ٦٠٩ رقم (٢٠٥٩)، ٧/ ٦١٠ رقم (٢٠٦٠)، و«فتح العلام» ٢/ ١٧٨، و«المعتمد» ٤/ ٣٢٥، و«نيل الأوطار» ٦/ ٣٥٦، وسبق بيان المصادر والمراجع الفقهية.



## [ المفارقة بسبب الرضاع ]

١٠٢٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةً . فَقَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : « كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ ؟ » فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ . وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ . أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> .

## أولاً : ألفاظ الحديث :

- عقبة بن الحارث : هو ابن عامر القرشي النوفلي ، أسلم يوم الفتح ، يُعد في أهل مكة .  
- أم يحيى بنت أبي إهاب : اسمها غنّة ، وكنيتها : أم يحيى ، وأبو إهاب : لا يعرف اسمه ، وهو ابن عزيز ، وقيل إنه من الصحابة .

- أرضعتكما : أي : أرضعت الزوج ، والزوجة ، في الصغر .

- كيف وقد قيل : أي : كيف تبقىها عندك ، تباشرها وتفضي إليها ، وقد قيل : إنك أخوها .

- ففارقها : أي : فسخ العقد معها .

- زوجاً : اسمه ظريف ، مصغراً .

## ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - الحديث يؤكد ما سبق من أثر الرضاع في التحريم من الزواج بين الرضعين ، كالنسب .

(١) رواه البخاري ، العلم ، الرحلة في طلب المسألة ١ / ٤٥ رقم (٨٨) ، وفي روايات عدة ، منها في الشهادات ، باب شهادة المرضعة ٢ / ٩٤١ رقم (٢٥١٧) ، ورواه أبو داود ٢ / ٢٥٧ ، والترمذي ٤ / ٣١١ ، والنسائي ٦ / ٩٠ ، وابن حزم في « المحلى » ٩ / ٤٠٣ .

٢ - الحديث يدلُّ على قبول شهادة المرضعة على فعلها بالإرضاع ، استثناء من عدم قبول شهادة الشخص على فعل نفسه .

٣ - الحديث يدلُّ على الاكتفاء بشهادة المرضعة وحدها ، وهو قول الحنفية وأحمد والأوزاعي ، ونقل عن عثمان وابن عباس ، والزهرري ، والحسن ، وإسحاق ، واختاره أبو عبيد بالنسبة للزوج فقط .

٤ - ذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي شهادة المرضعة وحدها ، وأخرج أبو عبيد من طريق عمر ، والمغيرة بن شعبة ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك إلا إن جاءت بينة ، ويحلى بين الرجل وامرأته ، إلا أنه يتزهر ذلك ، لما جاء في الحديث : « دعهَا عنك » كيف وقد قيل « لا خير لك فيها » ، ولم يأمره بطلاقها ، وقال عمر : لو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت ، وقال الشعبي : تقبل مع ثلاث نسوة ، وهو رأي الشافعية ، وقال مالك : تقبل مع أخرى ، وقيل : لا تقبل ، وقال أبو حنيفة : لا تقبل شهادة المتمحضات في الرضاع ، خلافاً لمذهبه وصاحبيه ، وقوله : فنهاء عنها للتنزيه ، ويحمل الأمر : « دعهَا عنك » على الإرشاد .

٥ - في الحديث جواز إعراض المفتي ليتنبه المستفتي على أن الحكم فيما سأله الكف عنه ، وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد ، والسؤال عن السبب المقتضي لرفع النكاح <sup>(١)</sup> .



(١) « فتح الباري » ١ / ٢٤٣ رقم (٨٨) ، ٥ / ٣٣١ رقم (٢٦٦٠) ، و « فتح العلام » ٢ / ١٧٨ ، و « نيل الأوطار » ٦ / ٣٥٨ ، و « المعتمد » ٤ / ٣٣١ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤ / ٤٢٤ ، و « المحلى وقلوب » ٤ / ٦٨ ، و « الروضة » ٩ / ٣٦ ، و « وسائل الإنبات » ١ / ٢١١ ففيه تفصيل .



## [ الإرضاع من الحمقى ]

١٠٢٧ - وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ (رضي الله عنه) قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمَقَى »  
أخرجه أبو داود وهو مرسل ، ليست لزيادٍ صُحبة<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- الحمقى : خفيفة العقل .

- تسترضع : تطلب للرضاعة .

- نهى : أي : طلب منع ذلك .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - الرضاع له أثر في الطباع .

٢ - اختيار المرضع التي لا حماقة فيها ، ولا نحوه .

٣ - النهي : للإرشاد ، والنصح ، والتنزيه<sup>(٢)</sup> .



(١) رواه أبو داود في « المراسيل » (ص ١٤٦ رقم ١٨٢) ، والبيهقي ٤٦٤ / ٧ ، وقال : مرسل .

(٢) « فتح العلام » ١٧٩ / ٢ .

## ٦- باب النفقات

[ أخذ النفقة بالمعروف ]

١٠٢٨ - عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ : دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ : « خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ ، وَيَكْفِي بَنِيكَ » متفقٌ عليه<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- النفقات : جمع نفقة ، والمراد به الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره ، من الطعام والشراب والكساء ، ونحوه ، وسمي نفقة لأنه ينفد ويزول في سبيل هذه الحاجات .

- رجل شحيح : الشحُّ : أشدُّ البخلِ ، وهو أبلغ في المنع من البخلِ ، وقيل : هو البخل مع الحرص ، وقيل : البخل في أفراد الأمور وآحادها ، والشحُّ : عامٌّ ، وقيل : البخل بالمال ، والشح بالمال والمعروف .

- بالمعروف : أي : بالقدر المعتاد بين أهل العرف ، لا الزائد على قدر الحاجة ، أو حسب عادة الناس في نفقة أمثالك وأمثال أولادك ، أو لا تنفقي إلا بالمعروف .

(١) رواه البخاري ٧٦٩/٢ رقم (٢٠٩٧) ، وكرره كثيراً ، ومسلم ٧/١٢ رقم (١٧١٤) ، والبيهقي ١٠/١٤٢ ، ٢٧٠ ، ٤٦٦ ، وأبو يعلى في « المسند » ٤٦٣٦ ، والدارمي ٢/١٥٩ ، والحيمدي في « المسند » رقم (٢٤٢) ، وفي مسلم روايات أخرى مع زيادات .



ثانياً: فقه الحديث وأحكامه :

١ - في هذا الحديث فوائد كثيرة أولها : وجوب نفقة الزوجة على زوجها .

٢ - وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار على الأب .

٣ - إنَّ النفقة مقدرة بالكفاية ، لا بالأمداد ، مع تفصيل للأصحاب عند الشافعية ، فنفقة القريب مقدرة بالكفاية ، كما هو ظاهر هذا الحديث ، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد ، فعلى الموسر كل يوم مدان ، وعلى المعسر مد ، وعلى المتوسط مد ونصف ، وهذا الحديث يرد عليهم .

٤ - جواز سماع كلام الأجنبي عند الإفتاء والحكم ، وما في معناه .

٥ - جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما ، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة .

٦ - من كان له على غيره حق ، وهو عاجز عن استيفائه ، يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه عند الشافعية ، ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى ، وتسمى مسألة الظفر بالحق مع الخلاف في أخذ جنس حقه أو غيره .

٧ - جواز إطلاق الفتوى ، ويكون تعليقها بثبوت ما يقول المستفتي ، ولا يحتاج المفتي أن يقول : إن ثبت كان الحكم كذا وكذا ، بل يجوز الإطلاق كما أطلق النبي ﷺ ، فإن قال ذلك فلا بأس .

٨ - للمرأة مدخل في كفالة أولادها ، والإنفاق عليهم من مال أبيهم ، وقال الشافعية : إذا امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصغير ، أو كان غائباً أذن القاضي لأمه في الأخذ من مال الأب ، أو الاستقراض عليه ، والإنفاق على الصغير بشرط أهليتها ، ولكن هل لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير إذن القاضي ؟ فيه وجهان للأصحاب الشافعية ، في أن إذن النبي ﷺ لهند امرأة أبي سفيان كان



إفتاء أم قضاء؟ والأصح أنه كان إفتاء، وأن هذا يجري في كل امرأة أشبهتها فيجوز، والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بإذن القاضي.

٩ - اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي، فالحديث أحالها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي.

١٠ - جواز خروج المرأة المزوجة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك، أو علمت رضاه به.

١١ - جواز القضاء على الغائب في رأي جماعات من الأصحاب الشافعية وغيرهم، وفي المسألة خلاف للعلماء، فقال أبو حنيفة وسائر الكوفيين لا يقضى عليه بشيء، وقال الشافعي والجمهور: يقضى عليه في حقوق الآدميين، ولا يقضى في حدود الله، ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث للمسألة، لأن هذه القضية كانت بمكة، وكان أبو سفيان حاضراً بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد، أو مستتراً لا يقدر عليه، أو متعذراً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً، فلا يكون قضاء على الغائب، بل هو إفتاء، كما سبق.

١٢ - جواز ذكر الإنسان بالتعظيم، كاللقب والكنية، وكان أبو سفيان مشهوراً بكنيته دون اسمه.

١٣ - جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر.

١٤ - من نسب إلى نفسه أمراً عليه فيه غضاضة فعليه أن يقرنه بما يقيم عذره في ذلك.

١٥ - جواز سماع كلام المرأة الأجنبية عند الحكم، والإفتاء.



١٦ - القول قول الزوجة في قبض النفقة ، لأنه لو كان القول قول الزوج إنه منفق لكلفت هذه البينة على إثبات عدم الكفاية .

١٧ - اعتبار النفقة بحال الزوج ، وهو قول الحنفية ، وفي قول عندهم : إنها معتبرة بحال الزوجين معاً ، وقال صاحب « الهداية » : وعليه الفتوى ، وقال الشافعية : باعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا لَّأَمَّا أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق : ٧] ، التي ستأتي في شرح الحديث رقم (١٠٣٥) .

١٨ - وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، لأن خادمها تابع لها .

١٩ - جواز القضاء بعلم القاضي ، لأن رسول الله ﷺ كان يعلم بخل أبي سفيان ، فحكم عليه ، ولم يطلب من زوجته بينة ، ولا يميناً ، فهذا حجة لمن يقول : إن الحاكم يحكم بعلمه<sup>(١)</sup> .



(١) « شرح النووي » ١٢/٧ - ١٠ ، و « فتح الباري » ٤/ ٥١٢ رقم (٢٢١١) ، ٩/ ٦٢٨ - ٦٣٣ رقم (٥٣٦٤) ، و « فتح العلام » ٢/ ١٧٩ ، و « المعتمد » ٤/ ٢٧٦ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٣/ ٤٢٦ ، و « المهذب » ٤/ ٥٩٩ ، و « الروضة » ٩/ ٤٠ ، و « المحلى وقلوبي » ٤/ ٧٠ ، و « الحاوي » ١٥/ ٣ ، و « الأنوار » ٢/ ٣٤١ ، و « المجموع » ٢٢/ ١٤٩ ، و « البيان » ١١/ ١٨٥ .



## [ اليد العليا والبدء بالأقرب ]

١٠٢٩ - وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ (رضي الله عنه) قَالَ : قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ : « يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ : أُمُّكَ وَأَبَاكَ ، وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ » رواه النسائي ، وصححه ابن حبان ، والدارقطني<sup>(١)</sup> .

### أولاً : ألفاظ الحديث :

- طارق المحاربي : هو طارق بن عبد الله المحاربي ، روى عنه جامع بن شداد ، وفي رواية : « وربيعي بن حراش : قال : قدمنا » .

- أبدأ بمن تعول : يعني : ابتدئ في الإنفاق والإعطاء بمن يلزمك نفقته من عيالك ، فإن فضل شيء فليكن للأجانب .

- ثم أدناك : أي : الأقرب إليك نسباً وسبباً .

- العليا : المعطية ، أو المنفقة ، واليد السفلى : المانعة ، أو السائلة .

- أدناك : الأقرب ، فالأقرب .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - هذا الحديث تفسير للحديث الآخر : « اليد العليا خير من اليد السفلى » ، وفي رواية لمسلم

إضافة : « واليد العليا المنفقة ، والسفلى السائلة »<sup>(٢)</sup> ، وهي الآخذة .

(١) رواه النسائي ٤٥ / ٥ ، وابن حبان في « الموارد » رقم (٨١٠) ، وأخرجه مطولاً الحاكم ٦١١ / ٢ ، والدارقطني ٤٤ / ٣ .

(٢) رواه البخاري ضمن حديث ٥٣٥ / ٢ رقم (١٤٠٣) ، ومسلم في عدة روايات ١٢٤ / ٧ ، وأبو داود في عدة روايات ٣٨٣ / ١ ، والنسائي ٤٥ / ٥ ، وأحمد ٦٧ / ٢ .



٢- الحديث يرغب بالإنفاق، والصدقة، والتبرع.

٣- وجوب الإنفاق على القريب، وفصله الحديث: بذكر الأم قبل الأب، ثم الأخت، والأخ، فالأُمُّ أحقُّ من الأب بالبر، وهو مذهب الجمهور، فمن لم يجد إلا كفاية أحد أبويه خصَّ بها الأم، للآيات والأحاديث فيها.

٤- وجوب النفقة على القريب المعسر، كالأخ، والأخت، فالحديث جعلهما من عياله: «ابدأ بمن تعول»، وهو قول أحمد، وقال الشافعي: إن النفقة تجب لفقير غير مكتسب، زمنًا، أو صغيرًا، أو مجنونًا، لعجزه عن كفاية نفسه، فإن لم يكن فيه أحد هذه الصفات، فأقوال: أحسنها: تجب؛ لأنه يقيح أن يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه، والثاني: المنع للقدرة على الكسب، فإنه نازل منزلة المال، والثالث: تجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس، لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن، وعند الحنفية: يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث.

٥- نفقة الزوجة واجبة، لا لأجل المواساة، ولذا تجب مع غنى الزوجة، لإجماع الصحابة على عدم سقوطها<sup>(١)</sup>.



(١) «بذل المجهود» ٥٠٢/٦ رقم (١٦٤٨، ١٦٤٩)، و«شرح النووي» ١٢٥/٧، و«فتح العلام» ١٨٠/٢، و«نيل الأوطار» ٣٦٧/٦، و«المعتمد» ٢٩٠/٤، و«المنهاج ومغني المحتاج» ٤٤٦/٣، و«المهذب» ٦٢٥/٤، و«المحلي وقلوبي» ١٨٤/٤، و«الروضة» ٨٣/٩، و«الحاوي» ٨٦/١٥، و«الأنوار» ٣٥٤/٢، و«المجموع» ٢٥٤/٢٢، و«البيان» ٢٤٥/١١.



## [ طعام المملوك وعمله ]

١٠٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ ، وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ » رواه مسلم<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- للمملوك : المملوك : الرقيق ذكراً كان أو أنثى .

- بالمعروف : أي : بلا إسراف ولا تقتير .

- إلا ما يطيق : أي : إلا ما يطيق اللوام عليه .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - يجب على السيد نفقة المملوك ، وكسوته بالمعروف ، بحسب البلدان والأشخاص ، سواء كان من جنس نفقة السيد ، ولباسه ، أو دونه ، أو فوقه ، حتى لو قتر السيد على نفسه تقتيراً خارجاً عن عادة أمثاله ، إما زهداً ، وإما شحاً ، فلا يحل له التقتير على المملوك ، وإلزامه وموافقته إلا برضاه .

٢ - ورد في حديث أبي ذر رضي الله عنه قوله ﷺ : « فأطعموهم مما تأكلون ، وألبسوهم مما تلبسون »<sup>(٢)</sup> ، فالأمر هنا محمول على الاستحباب ، لا على الإيجاب ، وهذا بإجماع المسلمين وكان أبو ذر رضي الله عنه يكسو غلامه مثل كسوته ، فعمل بالمستحب .

٣ - أجمع العلماء على أنه لا يجوز للسيد أن يكلف غلامه من العمل ما لا يطيقه ، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو غيره<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه مسلم ١٣٤/١١ رقم (١٦٦٢) ، وأحد ٢/٢٤٧ ، ٣٤٢ ، ومالك في « الموطأ » ص ٦٠٦ .

(٢) رواه مسلم ١٣٣/١١ رقم (١٦٦١) .

(٣) « شرح النووي » ١٣٣/١١ ، ١٣٤ ، و « فتح العلام » ١٨١/٢ ، و « المذهب » ٦٣٦/٤ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٦٠/٣ ، و « الروضة » ١١٥/٩ ، و « المجموع » ٣٠٤/٢٢ ، و « البيان » ٢٦٨/١١ .



[ حق الزوجة على زوجها ]

١٠٣١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ ؟ قَالَ : « أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ » الحديث ، تَقَدَّمَ فِي عِشْرَةِ النِّسَاءِ <sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- أبيه : هو معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب ، القشيري ، نزل البصرة ، ومات بخراسان ، صحابي ، رضي الله عنه ، وهو جد بهز بن حكيم .

- تطعمها : أن تقدم لها الطعام .

- طعمت : إذا أكلت ، وفي رواية : أكلت .

- وتكسوها : هي كسوة البدن .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - ورد الحديث هنا مختصراً ، وله تنمة سبقت .

٢ - وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وكسوتها ، وأن النفقة بقدر سعته ، ولا يكلف فوق وسعه ، وعند قدرته على طعام نفسه ، وكسوته ، وسيأتي الكلام على تقديرها في شرح الحديث الآتي .

(١) الحديث تقدم كاملاً في باب عشرة النساء رقم (٩٢٠) ، ورواه أحمد ٤/٤٤٧ ، وأبو داود ١/٤٩٤ ، والنسائي في « السنن الكبرى » رقم (٩١٧١) ، وابن ماجه (ص ٢٠١ رقم ١٨٥٠ صحيح) ، وابن حبان في « الموارد » رقم (١٢٨٦) ، والبخاري رقم (٢٣٣٠) ، والحاكم ٢/١٨٧ ، والبيهقي ٧/٣٠٥ ، وصححه ابن حبان والحاكم ، ووافقه الذهبي ، وعلقه البخاري ٥/١٩٩٦ قبل الرقم (٤٩٠٦) .

- ٣ - تجب نفقة الزوجة على زوجها ، وهي في الدرجة الثانية بعد النفقة على النفس ، ولا تسقط بمضي الزمان ، فهي أقوى من غيرها ، وثبتت مشروعيتهما في الكتاب والسنة والإجماع والمعقول .
- ٤ - الحكمة من وجوب نفقة الزوجة على زوجها تتجلى بأن الزوج يتولى الإشراف على بيت الزوجية ، ويكون هو المسؤول عن النفقة على الزوجة والأولاد ، وليكون الإنفاق من الزوج مقابل القوامه والولاية عليها ، كما جاء في الآية : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [ النساء : ٣٤ ] ، والإنفاق من الزوج مقابل حقه في الطلاق ، ولتبقى كرامة المرأة محفوظة ، وعزيرة ، ولإبعادها عن مواطن الكسب<sup>(١)</sup> .



(١) « فتح الباري » ٣٧٢ / ٩ قبل الرقم (٥٢٠٢) ، و « بذل المجهود » ٧٦ / ٨ رقم (٢١٤٢) ، و « فتح العلام » ١١٣ / ٢ ، و « نيل الأوطار » ٢٦٢ / ٦ ، ٢٦٧ ، و « المعتمد » ٩٣ / ٤ ، ٢٧٧ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٢٦ / ٣ ، و « المذهب » ٥٩٩ / ٤ ، و « المحلى وقلوبي » ٧٠ / ٤ ، و « الروضة » ٤٠ / ٩ ، و « الحاوي » ٣ / ١٥ ، و « الأنوار » ٣٤١ / ٢ ، و « المجموع » ١٤٩ / ٢٢ ، و « البيان » ٣٠٢ / ١١ .



[ رزق النساء وكسوتهن ]

١٠٣٢ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطُولِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ : « وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- رزقهن : أي : طعامهن ، من المأكول والمشروب ، وفي معناه السكن .

- كسوتهن : أي : ملابسهن .

- بالمعروف : أي : بلا إسراف ولا تقتير ، وما يتم التعارف عليه عادة .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - وجوب نفقة الزوجة ، وكسوتها على زوجها ، وذلك ثابت بالإجماع ، وسبق بيانه .

٢ - إنَّ تقدير النفقة حسب المعروف باعتباره الحال فقراً أو غنى ، وبالوجه المعروف من التوسط المملوح ، والواجب هو الكفاية من غير تقدير للنفقة ، وإلى ذلك ذهب جماهير العلماء ، وهو قول للشافعي ، ودلَّ عليه قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] .

٣ - إن نفقة الزوجة مقدرة بحسب حال الزوج في اليسار والإعسار عند الشافعية ، دون اعتبار لحال الزوجة ، لأنَّ النفقة تتبع الاستطاعة ، وهي عائدة لحال المنفق ، لا إلى حال المنفق عليه ، لقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْقِرْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيِّجَعُلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [ الطلاق : ٧ ] .

(١) تقدّم هذا الحديث بطوله في باب صفة الحج ودخول مكة رقم (٦٥٥) ، وورد هذا الشطر من الحديث ، رواه مسلم ٨ / ١٨٤ ، وأبو داود ١ / ٤٤٤٢ ، وابن ماجه (ص ٣٣٣ رقم ٣٠٧٤ صحيح) ، والبيهقي ٨ / ٥ .



٤ - تقدر النفقة في المذهب الجديد للشافعي بالأمداد في الطعام ، قياساً على الكفارة ، بجامع أن كلا منهما مالا يجب بالشرع ، ويستقر في الذمة ، وهي مدان على الموسر ، ومد على المعسر ، ومد ونصف على المتوسط ، ويلاحظ مثل ذلك في الكسوة اللائقة بالموسرين ، والمعسرين ، والمتوسطين ، ولكن الحديث يخالف التقدير بالأمداد ، واليوم لا يتم التقدير عملياً إلا بالكفاية حسب القول القديم ، وحسب اختلاف البلدان ، والأزمان<sup>(١)</sup> .



(١) « شرح النووي » ٨ / ١٨٤ ، و « بذل المجهود » ٧ / ٣٢٥ ، ٣٤٣ رقم (١٩٠٥) ، و « فتح العلام » ٢ / ١٨١ ، و « نيل الأوطار » ٦ / ٣٦٠ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٣ / ٤٢٦ ، و « الروضة » ٨ / ٤٠ ، و « الحاوي » ١٥ / ١٣ ، و « المذهب » ٤ / ٦٠٦ ، و « المحلي وقلوبي » ٤ / ٧٠ ، و « الأنوار » ٢ / ٣٤١ ، و « شرح النووي على مسلم » ١٢ / ٧ في قصة هند ، وسبقت في الحديث رقم (١٠٢٨) ، و « المعتمد » ٤ / ٢٨٠ ، و « المجموع » ٢٢ / ١٨٣ ، و « البيان » ١١ / ٢٠٥ .



[ حق من يقوت ]

١٠٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » رواه النسائي<sup>(١)</sup> ، وهو عند مسلم : « أَنْ يَجْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ »<sup>(٢)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- من يقوت : يريد من يلزمه قوته .

- قوته : القوت : ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام وغيره .

- إثمًا : أي : ذنبًا ، ومعصية .

- يضيع : أي : يتسبب في الضياع ، والإتلاف ، والهلاك .

- يجبس : أي : يمنع القوت .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - وجوب التفقة على الإنسان لمن يقوته ، فإنه لا يكون آثماً إلا على تركه لما يجب عليه ، وجاء التشديد في إثمه بأن جعل ذلك الإثم كافياً في هلاكه عن كل إثم سواه .

٢ - الحديث فيه بيان أن ليس للرجل أن يتصدق بما لا يفضل عن قوت أهله يلتبس به الثواب ، فإنه يتقلب إثمًا .

(١) رواه أبو داود ٣٩٣/١ رقم (١٦٩٢) ، وأحمد ١٦٠/٢ ، والبيهقي ٤٦٧/٧ ، والبخاري في « شرح السنة » رقم (٢٤٠٤) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » رقم (١٤١١) ، والحاكم ٤١٥/١ ، وصححه ووافقه الذهبي ، والنسائي في « السنن الكبرى » رقم (٩١٣١) طبعة مؤسسة الرسالة .

(٢) رواه مسلم ٨٢/٧ رقم (٩٩٦) .



٣ - الذين يقوتهم هم الذين يجب عليه النفقة عليهم ، وهم أهله ، وأولاده ، ومن يقوم بخدمته .

٤ - الحديث يؤكد الأحاديث السابقة في وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وسبق بيانه ، ويشمل الحديث أنواع النفقة الواجبة على كل ما يحتاجه الإنسان عادة في حياته ، لتأمين الحفاظ عليهم ، وتغطي عند الشافعية نفقة الفروع ، فيجب على الأصل وهو الأب والجد وإن علا ، وعلى الأم والجدة وإن علت نفقة الولد ، وولد الولد وإن نزل ، سواء كان الولد وارثاً أو غير وارث ، وسواء كان مسلماً أو كافراً ، للآيات والأحاديث الواردة في ذلك ، كما تشمل النفقة الواجبة على الفرع للأصول ، والفرع تشمل الولد وولد الولد ، ذكراً كان أو أنثى ، وإن نزلوا ، والأصول هم الأب والجد ، والأم والجدة وإن علوا ، للإحسان للوالدين ، وذلك يُلْزَمُ الولد بمسؤولية نفقتهم عن الاحتياج ، والقيام بكفائتهم للآيات والأحاديث في ذلك ، كما يشمل الحديث وجوب النفقة على الخادم ، والبهائم ، ثم على الأشجار والفروع ، وكل ذلك بشروط ، وضوابط محكمة ، وهي متفق عليها في الجملة ، مع اختلاف في الجزئيات والتفاصيل <sup>(١)</sup> .



(١) « شرح النووي » ٨٢/٧ ، و « شرح السنة » للبغوي ٣٤٤/٩ ، و « فتح العلام » ١٨٢/٢ ، و « بذل المجهود » ٥٦١/٦ رقم (١٩٥٢) ، و « نيل الأوطار » ٣٦٦/٦ ، و « المعتمد » ٢٧٦/٤ - ٣٠٠ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٤٢/٣ ، و « المذهب » ٦١٤/٤ ، و « المحلى وقلوبي » ١٨١/٤ ، و « الروضة » ٧٢/٩ ، و « الحاوي » ٤٩/١٥ ، و « الأنوار » ٣٤٩/٢ ، و « المجموع » ٢٥٤/٢٢ ، و « البيان » ٢٤٥/١١ .



## [ نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها ]

١٠٣٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ، يَرْفَعُهُ ، فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا ، قَالَ : « لَا نَفَقَةَ لَهَا » أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ ، لَكِنْ قَالَ : الْمَحْفُوظُ وَفَّقَهُ<sup>(١)</sup> ، وَثَبَتَ نَفْيُ النِّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ كَمَا تَقْدِمُ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> .

## أولاً : ألفاظ الحديث :

- يرفعه : أي : يرفع الحديث للنبي ﷺ بأن يسنده إليه .

- لا نفقة لها : لا تستحق النفقة .

- وقفه : أي : الحديث ليس مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ، بل موقوف عن جابر من قوله .

- نفى النفقة : عدم استحقاق النفقة .

## ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

- سبق في حديث فاطمة بنت قيس في المطلقة ثلاثاً ، أي طلاقاً بائناً ، أن النبي ﷺ قال : « ليس لها سكنى ولا نفقة » ، واختلف العلماء في حكمها - كما سبق - فقال عمر وأبو حنيفة وآخرون : لها السكنى والنفقة ، وقال ابن عباس وأحمد : لا سكنى لها ولا نفقة ، وقال مالك والشافعي وآخرون : لها السكنى دون النفقة ، ولكل دليله كما سبق .

٢ - هذا الحديث في الحامل المتوفى عنها زوجها ، وفيها خلاف بين العلماء ، فذهب جماعة إلى أنه لا تجب النفقة للمتوفى عنها ، سواء كانت حاملاً أو حائلاً ، فالحامل لهذا النص ، والحامل فبطريق

(١) رواه البيهقي ٤٣١/٧ ، وأخرجه البيهقي ٤٣٠/٧ موقوفاً ، وقال : هذا هو المحفوظ موقوفاً .

(٢) تقدّم في باب العدة والإحداد رقم (١٠٠١) ، ولفظه : « عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً : ليس لها سكنى ، ولا نفقة » رواه مسلم ٩٤/١ رقم (١٤٨٠) .



الأولى ، وهو مذهب الشافعية والحنفية ، ولأن الأصل براءة الذمة ، وأن وجوب التبرص أربعة أشهر وعشراً لا يوجب النفقة ، وأن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٦] ، فإنها واردة في المطلقات ، فلا تتناول المتوفى عنها ، وذهب آخرون إلى وجوب النفقة لها ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ ﴾ [البقرة : ٢٤٠] ، فنسخت الوصية بالمتاع ، إما بقوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، وإما بآية الموارث ، وإما بحديث : « لا وصية لوارث »<sup>(١)</sup> ، وفي آية الموارث لهن الربع والثلث .

٣ - ذكر المصنف حديث فاطمة وجابر وكأنه يريد أن البائن والمتوفى عنها حكمها واحد بجامع البيونة والحل للغير<sup>(٢)</sup> .



(١) سبق هذا الحديث رقم (٧٧٢) ، ورواه أبو داود ٢/٢٦٦ ، وأحد ٤/٢٣٨ ، وبقية أصحاب السنن ، والدارمي والبيهقي .

(٢) « فتح العلام » ٢/١٨٢ ، وسبقت بقية المصادر والمراجع في الحديث رقم (١٠٠١) ، و « المعتمد » ٤/٢٥٤ .



[ اليد العليا ، والبدء بالزوجة ]

١٠٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعْوُلُ . تَقُولُ الْمَرْأَةُ : أَطْعِمْنِي ، أَوْ طَلَّقْنِي » رواه الدارقطني ، وإسناده حسن<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- لفظ الحديث في رواية البخاري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بلفظ : « قال النبي ﷺ : أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنَى ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعْوُلُ ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ : إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي ، وَإِمَّا أَنْ تُطَلَّقَنِي ، وَيَقُولُ الْعَبْدُ : أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي ، وَيَقُولُ الْابْنُ : أَطْعِمْنِي ، إِلَى مَنْ تَدْعُنِي » ، فَقَالُوا : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : « لَا ، هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ »<sup>(٢)</sup> ، وهذا جواب المتهكم بهم ، لأنه بدأ الحديث بقوله : قال النبي ﷺ ، أو من كيسي : أي من حفظه .

- اليد العليا : يد المتصدق .

- اليد السفلى : يد السائل .

- بمن يعول : أي : بمن تلزمه نفقته .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - سبق الشطر الأول من الحديث فيما سبق رقم (١٠٢٩) ، في اليد العليا ، والبدء بالأقرب في النفقة ، وبيننا فيه أن نفقة الزوجة واجبة لإجماع الصحابة ، مع وجوب الإنفاق على القريب بدءاً من الأم ، فالأب ، ثم الأخت والأخ ، مع الإشارة للإنفاق على القريب المعسر .

(١) رواه الدارقطني ٣/٢٩٦ .

(٢) رواه البخاري ٥/٢٠٤٨ رقم (٥٠٤٠ ، ٥٠٤١) ، وانظر : « سنن أبي داود » ١/٣٨٣ ، والنسائي ٥/٤٥ ،

وأحمد ٢/٢٥٢ ، وبقية الرواة في الحديث رقم (١٠٢٦) .



٢ - يجب البدء في البر والإحسان بمن يعول ، ابتداءً بالزوجة ، وكذا يقول الخادم : أطعمني وإلا ... ، ويقول الابن : إلى من تدعني ، والكل دليل على أنه يجب نفقة الخادم ، والولد ، والزوجة ، كما سبق في الأحاديث .

٣ - ورد في حديث ابن عمرو رضي الله عنهما : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » رقم (١٠٣٣) ، أن النفقة تشمل الزوجة ، والأصول ، والفروع ، والخادم ، والبهائم ، والأشجار والزروع .

٤ - يفرق بين المرأة وزوجها إذا أعسر بالنفقة ، واختارت فراقه ، وهو قول الجمهور خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup> ، كما في الحديث الآتي .



(١) « فتح الباري » ٦١٩/٩ رقم (٥٣٥٥، ٥٣٥٦) ، و « فتح العلام » ١٨٢/٢ ، و « نيل الأوطار » ٣٦٣/٦ ، و « المعتمد » ٢٧٦/٤ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٤٢/٣ ، و « المهذب » ٦١٤/٤ ، و « المحلي وقلوبي » ٨١/٤ ، و « الروضة » ٧٢/٩ ، و « الحاوي » ٤٩/١٥ ، و « الأنوار » ٣٤٩/٢ ، و « المجموع » ٢٢/١٤٩ ، ٢٥٤ ، و « البيان » ١٨٥/١١ ، ٢٤٥ .



## [ التفریق لعدم النفقة ]

١٠٣٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - « فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ - قَالَ : يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا » .  
 أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ : عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْهُ . قَالَ : فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ : سُنَّةٌ ؟ فَقَالَ :  
 سُنَّةٌ . وَهَذَا مَرْسَلٌ قَوِيٌّ <sup>(١)</sup> .

## أولاً : ألفاظ الحديث :

- سُنَّةٌ : قال الشافعي رحمه الله تعالى : « والذي يشبه قول سعيد سُنَّةٌ ، أن تكون سُنَّةٌ من رسول الله ﷺ .

- الرجل : الزوج .

- أهله : زوجته .

- يفرق بينهما : يفسخ عقد الزواج ، أو تطلق الزوجة .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - الحديث يؤكد ما سبق في الآيات والأحاديث من وجوب نفقة الزوج على زوجته .

٢ - إن مراسيل سعيد بن المسيب معمول بها لما عرف من أنه لا يرسل إلا عن ثقة .

٣ - روى الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ قال رسول الله ﷺ في الرجل : لا يجد ما ينفق على امرأته ؟ قال : « يفرق بينهما » <sup>(٢)</sup> .

(١) رواه البيهقي ٤٦٩/٧ ، والدارقطني ٢٩٧/٣ ، وسعيد بن منصور في « السنن » رقم (٢٠٢٢) ، والشافعي في « المسند » ٦٥/٢ رقم (٢١٢) .

(٢) رواه البيهقي ٤٦٩/٧ ، والدارقطني ٢٩٧/٣ .



٤ - اختلف العلماء في فسخ الزوجية عند إعسار الزوج على أقوال ، الأول : ثبوت الفسخ وهو مذهب عمر ، وعلي ، وأبي هريرة ، وجماعة من التابعين ، ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد وأهل الظاهر ، مستدلين بما ذكر ، وبحديث : « لا ضرر ولا ضرار » ، وسبق بيانه ، وبأن النفقة في مقابلة الاستمتاع ، فوجب الخيار للزوجة بالصبر على حالها ، ولها الأجر والثواب ، أو بالتبرع من مالها ، ولها الأجر والثواب ، أو بطلب فسخ النكاح للإعسار عن النفقة ، والثاني : ما ذهب إليه الحنفية وهو قول للشافعي أنه لا فسخ بالإعسار عن النفقة ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يُلْكَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءَ أَنْفِهَا ﴾ [ الطلاق : ٧ ] ، ولأدلة أخرى كثيرة أجاب عنها الجمهور ، والقول الثالث : يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما ينفق ، وهو قول العنبري ، وقال بعضهم : يحبس للتكسب ، وفي قول : تؤمر بالصبر والاحتساب ، وفي قول : إذا كانت موسرة كلفت بالإنفاق على زوجها ، ولا ترجع عليه إذا أيسر ، وأقوال أخرى ، والراجع قول الجمهور الأول .

٥ - هناك تفصيل في تأجيل المعسر عند القائلين بالقول الأول ، وتفصيل فيما يفعله القاضي بالطلاق أو الفسخ أو لها الفسخ<sup>(١)</sup> .



(١) « فتح العلام » ١٨٤ / ٢ - ١٨٥ ، و « المعتمد » ٢٨٤ / ٤ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٤٢ / ٣ ، و « المذهب » ٦١٤ / ٤ ، و « المحلى وقلوبي » ٨١ / ٤ ، و « الروضة » ٧٢ / ٩ ، و « الحاوي » ٤٩ / ١٥ ، و « الأنوار » ٣٤٩ / ٢ ، و « المجموع » ٢٢ / ٢٠٥ ، و « البيان » ١١ / ٢٢٠ .



[ نفقة الغائب على زوجته ]

١٠٣٧ - وَعَنْ عُمَرَ (رضي الله عنه) « أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ : أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلَّقُوا ، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا » أخرجه الشافعي ، ثم البيهقي ، بإسناد حسن<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- أمراء الأجناد : أمراء الجيوش في الجهاد والدعوة والفتح .

- غابوا عن نسائهم : خرجوا مع جيوش الفتح ، وتركوا نساءهم .

- يأخذوهم : أي : يغيروهم بالإنفاق أو الطلاق .

- ما حبسوا : أي : نفقة المدة السابقة التي حبسوا فيها زوجاتهم .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - هذا الحديث يؤكد الحديث السابق في نفقة الزوجة على زوجها ، وإن كان غائباً ، فإن كان معسراً يفرق بينهما .

٢ - حديث عمر دليل على أن نفقة الزوجة على زوجها لا تسقط بالمطل والتأخير في حق الزوجة .

٣ - يجب على الزوج المعسر ، أو المسافر ويختار عدم العودة ، ولو في الجهاد والرباط ، فإنه يجب عليه أحد الأمرين ، إما الإنفاق ، أو الطلاق .

(١) رواه الشافعي في « المسند » ٦٥ / ٢ رقم (٢١٣) ، والبيهقي ٤٦٩ / ٧ ، وأبو يعلى في « المسند » رقم (١٢٣٤٦) ، والبغوي في « شرح السنة » رقم (٢٣٩٦) ، وحسن الحافظ ابن حجر الحديث ، « التلخيص الخبير » ٨ / ٣ .



٤ - إذا عجز الزوج عن نفقة المعسر بالطعام والشراب والكسوة فللزوجة الخيار بالصبر على حالها أو طلب فسخ النكاح للإعسار عن النفقة ، لكن إن كان لها مال ، وامتنع عن النفقة مع قدرته فلا يثبت لها حق الفسخ ، لتمكنها من تحصيل حقها عن طريق القاضي ، ويتوقف حق الزوجة بالفسخ للإعسار على رفع الأمر إلى القاضي ، ليثبت من الإعسار وعدم الإنفاق ، فإن ثبت عنده فسخ الزواج بنفسه ، أو أذن لها بالفسخ ، ويجوز لها أن تخرج من البيت بإذنه أو بدون إذنه لتحصيل النفقة أيام المهلة ، ولو أعسر الزوج وسكتت فترة ، ثم طالبت بالفسخ فلها ذلك .

٥ - إن حق الفسخ لإعسار الزوج بالإنفاق يثبت للزوجة حصراً ، ولا اعتراض للولي عليها ، وليس له الفسخ بغير توكيل<sup>(١)</sup> .



(١) « فتح العلام » ٢ / ١٨٥ ، و « المعتمد » ٤ / ٢٨٤ - ٢٨٦ ، وسبق بيان المصادر والمراجع الفقهية في الحديث السابق .



## [ الأولى بالإئفاق ]

١٠٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : عِنْدِي دِينَارٌ ، قَالَ : « أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ » قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ » ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ » ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ » ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « أَنْتَ أَعْلَمُ »<sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ<sup>(٢)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- عندي دينار : أي : أحب أن أتصدق به ، فعلى من أتصدق ؟

- قال : أي رسول الله ﷺ .

- أهلك : أي زوجتك .

- خادمك : الخادم يطلق على الغلام ، والجارية ، ومطلق من يخدمه .

- أعلم : أي : أعلم بحال من يستحق الصدقة من أقاربك ، وجيرانك ، وأصحابك .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - النفقة على النفس صدقة ، ويبدأ بها ، لأن لنفسه عليه حقاً ، فيقدم حقه من جميع المال في

النفقة ، والتجهيز ، والتكفين ، وقضاء الدين .

(١) رواه الشافعي في « المسند » ٦٤ / ٢ ، وأبو داود ٣٩٣ / ١ ، والنسائي ٥٢ / ٥ ، وأحمد ٢ / ٢٥١ ، والحاكم ٤١٥ / ١ ، وابن حبان في « الموارد » رقم (٨٢٨) ، والبيهقي ٦٦ / ٧ ، وأبو يعلى في « المسند » رقم (٦٦١٦) ، والبخاري في « شرح السنة » رقم (١٦٨٦) ، وتقدم هذا الحديث في باب صدقة التطوع رقم (٥٦٠) ، وجاء ذكر النفقة على الزوجة قبل الولد عند النسائي ، وابن حبان ، وأبي يعلى ، والبخاري ، وأحمد .

(٢) في مطبوع الحاكم ٤١٥ / ١ : قدّم الولد على الزوجة .



٢ - النفقة على درجات ، على النفس ، ثم أقرب الناس ممن تجب عليه نفقته ، وفي تقديم الزوجة على الولد في رواية ، وتقديم الولد عليها في رواية ، وفيهما وجهتا نظر ، وفي ذلك قولان ، وفي ثالث : هما سواء ، وجاء في حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ... فلذني قرابتك ... فهكذا وهكذا »<sup>(١)</sup> .

٣ - إن الحقوق والفضائل إذا تراحت قدم الأوكد فالأوكد .

٤ - الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ، ووجوه البر بحسب المصلحة ، ولا يحصرها في جهة بعينها .

٥ - الحثُّ على إنفاق الإنسان ما عنده بعد كفايته وكفاية من يجب عليه ، لقوله : « أنت أعلم » ولم يقل : ادخر لحاجتك<sup>(٢)</sup> .



(١) رواه مسلم ٨٣/٧ رقم (٩٩٧) ، وقال النووي : « الابتداء بالنفقة على هذا الترتيب » « شرح النووي » ٨٣/٧ .

(٢) « شرح النووي » ٨٣/٧ ، و « بذل المجهود » ٥٥٩/٦ رقم (١٦٩١) ، و « فتح العلام » ١٨٥/٢ ، و « نيل الأوطار » ١٩٩/٤ ، و « المعتمد » ٢٩٤/٤ ، و « المهذب » ٦٢٩/٤ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٥٠/٣ ، و « المحلى وقلوبي » ٨٦/٤ ، و « الروضة » ٩٢/٩ ، و « الحاوي » ٩٠/١٥ ، و « الأنوار » ٣٥٧/٢ ، و « المجموع » ٢٢/٢٥٤ ، و « البيان » ١١/٢٤٥ .



## [ الأحقُّ بالبرِّ ]

١٠٣٩ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَنْ أَبْرُّ ؟ قَالَ : « أُمَّكَ » ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمَّكَ » ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمَّكَ » ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أَبَاكَ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِلْأَقْرَبِ » أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وحسنه <sup>(١)</sup> .

## أولاً : ألفاظ الحديث :

- من أبرّ : البرّ : الإحسان ، وهو من حق الوالدين والأقربين ، ضد العقوق ، وهو الإساءة إليهم ، والتضييع لحقهم ، وفي رواية : « من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ » أي : أولى الناس بمعروفي وبري ، ومصاحبتي المقرونة بلين الجانب ، وطيب الخلق ، وحسن المعاشرة .

- جده : هو معاوية بن حيدة القشيري رضي الله عنه .

## ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - الأم أحق بحسن الصحبة من الأب ، وأولى منه بالبر ، حيث لا يتسع مال الابن إلا لنفقة واحد منهما ، وأجمع العلماء على أن الأم والأب أكد حرمة في البر مما سواها ، قال الأصحاب الشافعية : يستحب أن تقدم في البر الأم ، ثم الأب ، ثم الأولاد ، ثم الأجداد والجدات ، ثم الإخوة والأخوات ، ثم سائر المحارم من ذوي الأرحام كالأعمام والعمات والأخوال والخالات .

٢ - إنما قدم الأم ، وذكرها ثلاثاً لزيادة احتياجها ، ولزيادة تعبها في حمله ، وإرضاعه ، وكان ذلك لصعوبة الحمل ، ثم الوضع ، ثم الرضاع ، فهذه تنفرد بها الأم ، وتشقى بها ، ثم تشارك الأب

(١) رواه أبو داود ٦٢٩/٢ ، والترمذي (ص ٣٢١ رقم ١٨٩٧ حسن) ، ورواه عن أبي هريرة البخاري ٢٢٢٧/٥ رقم (٥٦٢٦) ، ومسلم ١٠٢/١٦ رقم (٢٥٤٨) ، وأحمد ٣/٥ ، ٥ ، والحاكم ٦٤٢/٣ ،



في التربية ، ووقعت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ [ لقمان : ١٤ ] ، فسوى بينهما في الوصاية ، وخصّ الأم بالأمور الثلاثة ، وإلى هذا ذهب الجمهور ، وقيل : إنها سواء ، وهو مروى عن مالك وبعض الشافعية ، وحكى الحارث المحاسبي : الإجماع على تفضيل الأم على الأب .

٣ - وجوب نفقة الأقارب ، سواء كانوا وارثين أم لا ، ويقدم الأقرب فالأقرب ، فالقريب الأقرب أحق بالبر والإنفاق من القريب الأبعد ، وإن كانا جميعاً فقيرين ، من حيث لم يكن في مال المتفق إلا مقدار ما يكفي أحدهما فقط بعد كفايته ، والنفقة على القريب - غير الأصول والفروع - مختلف فيه ، وبعضهم اعتبر فيه الميراث ، لقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٢٣٣ ] .

٤ - ألحق العلماء الزوجة والزوج بالمحارم في البر والصلة<sup>(١)</sup> .



(١) « شرح النووي » ١٠٣/١٦ ، و « فتح الباري » ٢٩٤/١٠ رقم (٥٩٧١) ، و « بذل المجهود » ٥٢٦/١٣ رقم (٥١٣٩) ، و « فتح العلام » ١٨٦/٢ ، و « نيل الأوطار » ٣٦٦/٦ ، و « المعتمد » ٢٩٦/٤ ، و « الروضة » ٩٣/٩ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٥١/٣ ، و « المحلى وقلوبي » ٨٨/٤ ، و « الأنوار » ٣٥٨/٢ ، و « المجموع » ٢٥٨/٢٢ ، و « البيان » ٢٤٧/١١ وما بعدها .



## ٧- باب الحضانة

[ الحضانة للأم ]

١٠٤٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ؛ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ ، وَتُدْبِي لَهُ سِقَاءً ، وَحَجْرِي لَهُ حِوَاءٌ ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي ، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ ، مَا لَمْ تَنْكِحِي » رواه أحمد ، وأبو داود ، وصحَّحه الحاكم<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- الحضانة : مصدر من حضن الصبي حضناً ، وحضانة ، جعله في حضنه أو رياه ، والحضن هو ما دون الإبط إلى الكشح والصدر ، أو العضدان وما بينهما ، وفي الشرع : القيام بحفظ من لا يميز ، ولا يستقل بأمر نفسه وتربيته بما يصلحه ، ووقايته عما يؤذيه ويضره .

- حجري : أي : حضني .

- حواء : الحواء : اسم للمكان الذي يحوي الشيء ، أي : يضمه ويجمعه ، ويحوطه ويحيط به .

- وعاء : ظرفاً ، وذلك زمن الحمل .

- سقاء : ما يسقي به من الماء واللبن ، وهو وقت الرضاع .

- ينتزعه : أي : يأخذ الولد .

(١) رواه أحمد ٢/ ١٨٢ ، وأبو داود ١/ ٥٢٩ ، والحاكم وصحَّحه ٢/ ٢٠٧ .



ثانياً: فقه الحديث وأحكامه :

١ - الحديث دليل على أن الأم أحق من غيرها بحضانة ولدها إذا أراد الأب انتزاعه منها ، وهذا الحكم لا خلاف فيه ، وقال ابن عباس : ريجها ، وفراشها ، وحرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه .

٢ - بينت الأم الصفات التي اختصت بها ، مما تقتضي استحقاقها ، وأولويتها بحضانة ولدها ، وأقرها رسول الله ﷺ على ذلك ، وحكم لها .

٣ - الحديث فيه تنبيه على المعنى المقتضي للحكم ، وأن العلل والمعاني معتبرة في إثبات الأحكام ، ومستقرة في الفطر السليمة .

٤ - الأم إذا نكحت سقط حقها من الحضانة ، وإليه ذهب الجماهير ، وقال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم ، خلافاً للحسن وابن حزم ، ويبقى حقها عند عدم طلب من تتقل إليه الحضانة ومنازعة ، وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن للأم المزوجة أن تقوم بولدها ، وقال الحنفية : إذا كان النكاح لذي رحم محرم للمحضون لم يبطل حق حضانتها ، وقال الشافعية : يبطل مطلقاً ، لأن الدليل لم يفصل ، لأنها إن تزوجت أصبحت مشغولة عن ولدها بحق زوجها ، فلا توجد ضمانه لرعايته والنظر في أمره ، وقد يكون على الولد وعصبته عار في مقامه مع زوج أمه<sup>(١)</sup> ، وسيأتي بعض التفصيل لأحكام الحضانة .

(١) « بذل المجهود » ٣٣٨ / ٨ رقم (٢٢٧٦) ، و « فتح العلام » ١٨٦ / ٢ ، و « المعتمد » ٣٠٦ / ٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، و « المهذب » ٦٤٠ / ٤ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٥٤ / ٣ ، و « المحلى وقلوبي » ٩٠ / ٤ ، و « الروضة » ٩٨ / ٩ ، و « الحاوي » ١٠٤ / ١٥ ، و « الأنوار » ٣١٩ / ٢ ، و « المجموع » ٣٠٩ / ٢٢ ، ٣١٣ ، و « البيان » ٢٨٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٤ / ١١ .



## [ تخيير الحضانة بين الأم والأب ]

١٠٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ نَفَعَنِي، وَسَقَانِي مِنْ بَثْرِ أَبِي عِنَبَةَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا غُلَامُ! هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ ابْنَيْهِمَا شِئْتَ فَأَخِذْ بِيَدِ أُمِّهِ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ» رواه أحمد، والأربعة، وصححه الترمذي<sup>(١)</sup>.

أولاً: ألفاظ الحديث:

- سقاني: جاءني بالماء.

- بثر أبي عنبه: هي بثر على ميل من المدينة المنورة، واحدها حبات العنب.

- وقد نفعني: أي: بالخدمة.

- خذ بيد أيهما شئت: هذا تخيير للغلام، ليختار أمه، أو أباه.

ثانياً: فقه الحديث وأحكامه:

١ - إذا كان الولد صغيراً لم يبلغ سن التمييز فتقدم الأم لحضانته، كما ورد في الحديث السابق.

٢ - إذا كان الولد مميزاً، وكان مستغنياً بنفسه، فإنه يخير بين الأب والأم، وهنا وصفته الأم بقولها: «وقد نفعني، وسقاني من بثر أبي عنبه» فكان مميزاً، ولا يقدر على الاستقاء من الأبيار إلا الكبير المميز، أو البالغ، فقضى رسول الله ﷺ بالتخير للغلام.

(١) رواه أحمد ٢/٢٤٦، وأبو داود ١/٥٣٠، والترمذي مختصراً (ص ٢٣٧ رقم ١٣٥٧ صحيح)، والنسائي ١٥٢/٦، وابن ماجه ٢/٧٨٨، والحاكم ٤/٩٧، والبيهقي ٨/٣، والشافعي في «الأم» ٥/٩٢، والحميدي في «المسند» رقم (١٠٨٣)، وابن حبان في «الموارد» رقم (١٢٠٠)، وأبو يعلى في «المسند» رقم (٦١٣١)، والبخاري في «شرح السنة» رقم (٢٧٩٩)، وصححه ابن حبان وابن قطان والحاكم ووافقه الذهبي.



٣ - اختلف العلماء في التخيير ، فذهب جماعة قليلة إلى أنه يخير الصبي عملاً بهذا الحديث ، وهو قول الشافعية وإسحاق بن راهويه ، وحد التخيير عنده من السبع السنين ، وذهب الحنفية إلى عدم التخيير ، وقالوا : الأم أولى به إلى أن يستغني بنفسه ، فإن استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر ، والأم أولى بالأُنثى ، ووافقهم مالك في عدم التخيير ، لكنه قال : إنَّ الأم أحق بالولد ذكراً كان أو أنثى ، قيل : حتى يبلغ .

٤ - قال الشافعية : إنَّ الحضانة للأم تستمر حتى يبلغ الولد سبع سنين ، ويصبح مميزاً ، ويحتاج إلى أحكام خاصة ، ويخير بين أبويه إذا افترقا ، ويكون عند من اختار منهما ، وسواء في التخيير الابن والبنت ، وسواء كان الافتراق بين الأبوين سابقاً للتمييز أو لاحقاً ، ويشترط في التخيير أن يجتمع في الأبوين شروط الحضانة المقررة شرعاً ، ولا تأثير لزيادة الدين ، أو المال ، أو محبة الولد ، فإن اختارهما أقرع بينهما ، ووجب التقديم بالقرعة ، لأنه ورد في هذا الحديث : « استهما عليه »<sup>(١)</sup> ، وإن لم يختَر الولد أحدهما أقرع بينهما أيضاً ، لأنه لا مزية لأحدهما<sup>(٢)</sup> ، مع تفاصيل أخرى .



(١) في رواية أبي داود السابقة ، وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ « خيَّرَ غلاماً بين أبيه وأمه » رواه الترمذي ٥٨٩/٤ ، والدارمي ٦١١/٢ .

(٢) « بذل المجهود » ٣٤١/٨ رقم (٢٢٧٧) ، و« فتح العلام » ١٨٧/٢ ، و« المعتمد » ٣١٣/٤ ، و« المهذب » ٦٥٠/٤ ، و« الروضة » ١٠٣/٩ ، وسبقت بقية المصادر والمراجع .



## [ التخيير مع المرأة غير المسلمة ]

١٠٤٢ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سَيَّانٍ (رضي الله عنه) ، أَنَّهُ أَسْلَمَ ، وَابْتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ ، فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةً ، وَالْأَبَ نَاحِيَةً ، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا ، فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَهْلِهِ » ، فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ ، فَأَخَذَهُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ <sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- فأقعد : أي : أجلس .

- ناحية : أي : جانباً .

- والأب ناحية : أي : جانباً آخر .

- بينهما : أي : وسطهما ، وعند أبي داود زيادة : « ثم قال » أي رسول الله ﷺ : « ادعواها » أي : البنت ، لأن أول الحديث : « وقال رافع : ابتي » ، ف قيل : لعلهما قضيتان ، خير في إحداها غلام ، وفي الأخرى جارية .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - الحديث دليل على ثبوت حق الحضانة للأُم الكافرة ، وإن كان الولد مسلماً ، إذ لو لم يكن لها حق لم يقعه ﷺ بينهما ، وإلى هذا ذهب الحنفية وأهل الكوفة والثوري ، وقال الحنفية : « لا فرق عندنا في الحضانة بين المسلمة والكافرة » <sup>(٢)</sup> .

(١) رواه أبو داود ٥٢٠ / ١ ، والنسائي ١٥٢ / ٦ ، والحاكم ٢٠٦ / ٢ ، والبيهقي ٣ / ٨ ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٢) صرح بذلك في « الدر المختار وحاشية ابن عابدين » ٥ / ٢٦٤ ، والكاساني في « بدائع الصنائع » ٣ / ٤٥٨ ، والمرغباني في « الهداية » ٢ / ٢٨٤ .



٢ - ذهب الجمهور إلى أنه لا حق للأُم مع كفرها ، لأن الله تعالى قطع الموالاة بين الكافرين والمسلمين ، وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض ، وقال : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [ النساء : ١٤١ ] ، والحضانة ولاية ، ولا بدَّ فيها من مراعاة المصلحة للمولى عليه ، ولأن الحاضن يكون حريصاً على تربية الطفل على دينه ، وحديث رافع في إسناده مقال ، وقال ابن المنذر : لا يثبت أهل النقل ، وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية ، وكيف تثبت الحضانة للأُم الكافرة مثلاً ؟ وقد اشترط الجمهور وهم أصحاب الشافعي وأحمد عدالة الحضانة ، وأن لا حق للفاسقة ، ونصَّ الشافعية على اشتراط الإسلام<sup>(١)</sup> .



(١) « بذل المجهود » ٢٨٠ / ٨ رقم (٢٢٤٤) ، و « فتح العلام » ١٨٧ / ٢ ، و « المعتمد » ٣١٠ / ٤ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٥٤ / ٣ ، و « المذهب » ٦٠ / ٤ ، و « المحلى وقلوبي » ٩٠ / ٤ ، و « الروضة » ٩٨ / ٩ ، و « الحاوي » ١٠٤ / ١٥ ، و « الأنوار » ٣٥٩ / ٢ ، و « المجموع » ٣١٢ / ٢٢ ، و « البيان » ٢٧٥ / ١١ .



## [ الخالة أم للحضانة ]

١٠٤٣ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ لِخَالَتِهَا ، وَقَالَ : « الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ » أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقَالَ : « وَالْبَجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا ، فَإِنَّ الْخَالََةَ وَالِدَةٌ » <sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث وقصته :

- قضى : أي : حكم ، وشرع .

- قصة الحديث في نص طويل في الصلح ، وباب : كيف يكتب : هذا ما صالح فلان بن فلان .. وإن لم ينسب إلى قبيلته ، في كتابة صلح الحديبية ، وفيه : « فخرج النبي ﷺ ، فتبعته ابنة حمزة : ياعم ، ياعم ، فتناولها علي ، فأخذ بيدها ، وقال لفاطمة عليها السلام : دونك ابنة عمك احمليها ، فاختصم فيها علي ، وزيد ، وجعفر ، فقال علي : أنا أحق بها ، وهي ابنة عمي ، وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها تحتي ، وقال زيد : ابنة أخي (أي : في الإسلام ، لأنه أخى بين زيد وحمزة رضي الله عنهما) ، فقضى بها النبي ﷺ لخالتها ، وقال : « الخالة بمنزلة الأم » .

- بمنزلة الأم : أي : بالحضانة وغيرها .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - ثبوت الحضانة للخالة ، وأنها كالأم ، وبمنزلة الأم ، ومقتضاه أن الخالة أولى من الأب في الحضانة ، وأن حضانة المرأة أولى من الرجال ، فإن العصبية المذكورة في القصة من الرجال ، وطالبوا بالحضانة ، وقضى بها رسول الله ﷺ للخالة ، وهي زوجة جعفر .

(١) رواه البخاري ٩٦٠ / ٢ رقم (٢٥٥٢) ، وأبو داود ٥٣٠ / ١ مختصراً ، والترمذي ٣٠ / ٦ رقم (١٩٦٧) ، والبيهقي ٢١ / ٨ ، وأحمد ٩٨ / ١ ، وأبو يعلى في « المسند » رقم (٤٠٥) ، وانظر : « صحيح مسلم » ١٢ / ١٣٤ رقم (١٧٨٣) .

٢ - لكن في الحديث والقصة إشكال آخر ، وهو أنَّ الخالة متزوجة ، وسبق الحديث : « أنت أحق به ما لم تنكحي » ، فالحق على المرأة المتزوجة للزوج ، كما سبق ، وتسقط حضانة الحاضنة المتزوجة لأنها تشتغل بالقيام بحقه وخدمته ، فإذا رضي الزوج بأن تحتضن من لها حق في حضانته ، وأحب بقاء الطفل في حجره ، لم يسقط حق المرأة ، وهذه القصة دليل لذلك ، وهذا مذهب الحسن وابن حزم وابن جرير ، ولأنَّ النكاح للمرأة يسقط حضانة الأم وحدها حيث كان المنازع لها الأب ، وأمَّا غيرها فلا يسقط حقها بالتزويج ، وهذا يتفق مع قول الشافعية في اشتراط خلوة الأم عن زوج أجنبي ، فإن كان قريباً للطفل ، ولو بدرجة بعيدة . فإن حقها لا يسقط إذا رضي الزوج بحضانتها للولد ، لأنَّ له حقاً في رعايته ، وعنده من الشفقة عليه ما يجعله على اتعاون معها والاهتمام بشأنه<sup>(١)</sup>



(١) « فتح الباري » ٣٧٣/٥ رقم (٢٦٩٩) ، و « بذل المجهود » ٣٤٤/٨ رقم (٢٢٧٨) ، و « فتح العلام » ١٨٨/٢ ، و « المعتمد » ٣٠٨/٤ ، ٣١٢ ، وبقية المصادر والمراجع الفقهية سبقت في الحديث السابق .



## [ مناولة الخادم لقمة ]

١٠٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَتَى أَحَدَكُمُ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ ، فَلْيَتَاوَلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ » متفقٌ عليه ، واللفظ للبخاري<sup>(١)</sup> .

أولاً : ألفاظ الحديث :

- أحدكم : مفعول به مقدم .

- خادمه : فاعل مؤخر .

- الخادم : يطلق على الذكر والأنثى ، لكن إن كان المخدم أنثى ، والخادم ذكراً فلا بد أن يكون محرماً ، وكذا في صورة العكس إذا كان المخدم ذكراً والخادم أنثى .

- بطعامه : الأكل الذي سيتناوله .

- فليتناوله : يعطيه مناولة باليد .

- لقمة : أي : القليل من الطعام مما يوضع في الفم .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - قال ابن المنذر رحمه الله تعالى : الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة ، وكذا الإدام ، والكسوة ، وللمخدم أن يستأثر بالنفيس من ذلك ، ولكن الأفضل المشاركة ، والحديث متعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام ، ولكن يندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المعنى فيه ، وهو تعلق نفسه به ، لتسكن بذلك .

(١) رواه البخاري ٢٠٧٨/٥ رقم (٥١٤٤) ، ومسلم ١٣٤/١١ رقم (١٦٦٣) ، وأخرجه أحمد وأصحاب السنن ، انظر : « التلخيص الحبير » ١٣/٤ .



٢ - الحث على مكارم الأخلاق ، والمواساة في الطعام ، لاسيما في حق من صنعه أو حمّله ، لأنه تولى حرّه ودخانه ، كما جاءت في نهاية الحديث ، وتعلقت به نفسه ، وشمّ رائحته ، وهذا كله على الاستحباب .

٣ - وردت أحاديث كثيرة في رعاية الخادم ، منها قوله ﷺ : « إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه » وقال عليه الصلاة والسلام : « للملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق »<sup>(١)</sup> ، وسبق بيان ذلك في الحديث رقم (١٠٣٠) ، مع فقهه وأحكامه<sup>(٢)</sup> .



(١) روى الحديثين مسلم ١٣٤/١١ رقم (١٦٦١، ١٦٦٢) .

(٢) « شرح النووي » ١٣٥/١١ ، و « فتح الباري » ٧١٩/٩ رقم (٥٤٦٠) ، و « فتح العلام » ١٨٩/٢ ، و « المهذب » ٦٣٦/٤ ، و « المجموع » ٣٠٤/٢٢ ، و « البيان » ٢٦٨/١١ ، و « الروضة » ١١٥/٩ ، و « المنهاج ومغني المحتاج » ٤٦٠/٣ .



[ امرأة في النار بسبب هرة ]

١٠٤٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « عَذَّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتَهَا حَتَّى مَاتَتْ ، فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا ، لَا هِيَ أَطْعَمَتَهَا وَسَقَتَهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا ، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ » متفقٌ عليه <sup>(١)</sup>.

أولاً : ألفاظ الحديث :

- عذبت امرأة في هرة : أي : بسببها ، وفي رواية : « من جراء هرة » أي من أجلها .

- خشاش الأرض : هوامها ، وما فيها من الحشرات ، وفي رواية : « تأكل من حشرات الأرض ».

- سجنتها : وضعها في مكان ، وأغلقت عليها ، وفي رواية : « ربطتها » .

ثانياً : فقه الحديث وأحكامه :

١ - تحريم قتل الهرة ، لأنه لا عذاب إلا على فعل محرم ، ويحتمل أن المرأة كانت كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب قتل الهرة ، وقال النووي : « إنها كانت مسلمة ، وإنما دخلت النار بهذه المعصية ، وهذه المعصية ليست صغيرة ، بل صارت بإصرارها كبيرة ، وليس في الحديث أنها تخلد في النار ».

٢ - تحريم حبس الهرة بغير طعام أو شراب ، لأنه تعذيب لها ، وقد يؤدي إلى الموت .

٣ - وجوب نفقة الحيوان على مالكة .

(١) رواه البخاري ٨٣٤ / ٢ رقم (٢٢٣٦) ، ومسلم ٢٤٠ / ١٤ رقم (٢٢٤٣) ، ١٦ / ١٧٢ رقم (٢٦١٨) .



٤ - يجوز قتل الهرة في حال علوها وإيذائها، إلحاقاً لها بالخمس الفواسق التي يجوز قتلها، كما جاء في الحديث<sup>(١)</sup>.

٥ - جواز اتخاذ الهرة، وربطها إذا لم يهمل الشخص في إطعامها.

٦ - لا يجب إطعام الهرة الطليقة، والمربوطة، بل الواجب تخليتها، لتبتطش على نفسها<sup>(٢)</sup>.



(١) روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «خمس من الدواب، كلهن فاسق، يقتلن في الحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور» رواه البخاري ٦٥٠/٢ رقم (١٧٣٢)، ومسلم ١١٣/٨ رقم (١١٩٨)، والفاسق: الخارج عن الطاعة، لخروجها بالإيذاء والإفساد.

(٢) «شرح النووي» ٢٤٠/١٤، ١٧٢/١٦، و«فتح الباري» ٥٢/٥ رقم (٢٣٦٥)، و«فتح العلام» ١٨٩/٢، و«المعتمد» ٢٩٨/٤، و«المنهاج ومغني المحتاج» ٤٦٢/٣، و«المهذب» ٦٣٨/٤، و«المحلي وقيوبي» ٩٤/٤، و«الروضة» ١٢٠/٩، و«الحاوي» ١٣٩/١٥، و«الأنوار» ٣٦٦/٢، و«المجموع» ٣٠٨/٢٢، و«البيان» ٢٧٢/١١.



### خاتمة الجزء الثالث

#### « فقه بلوغ المرام لبيان الأحكام الشرعية »

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنعم علينا بنعمه التي لا تحصى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تعالى ، إمام المرسلين ، وإمام المتقين ، وصاحب النور والفضل العظيم ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعن صحابته أجمعين ، الغر الميامين ، الذين حملوا دعوته ورفعوا رايات الإسلام ، فكانوا خير جيل عرفه التاريخ ، ورضي الله عن التابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ويعد :

فقد قال تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس : ٥٨] ، قال أبو سعيد الخدري ، وابن عباس رضي الله عنهم : فضل الله القرآن ، ورحمته الإسلام ، وقالوا : فضل الله القرآن ، ورحمته أن جعلكم من أهله ، وقال الحسن ، والضَّحَّاك ، ومجاهد ، وقتادة : فضل الله الإيمان ، ورحمته القرآن ، وقيل غير ذلك . (انظر : تفسير القرطبي ١٠/١١)

وقد أنعم الله عليّ ، وتفضل ، بالإيمان ، والإسلام ، والقرآن ، فسرت في حياتي وطريقي على ذلك ، ثم أكرمني بخدمة سنة نبيه ﷺ ، والأنس بأحاديثه ، والتمتع بروضته ، ومشكاة النبوة في دراسة هذه الأحاديث الشريفة ، وكنت أحظى ، وأنعم ، وأشعر بالسعادة الكاملة ، والنشوة الفريدة والروحانية الكاملة ، مما ينطق عليها قول الشاعر :

لا يعرف الحب إلا من يكابده      ولا الصباية إلا من يُعانيها

وقد أكملت - والحمد لله تعالى ، الذي أعانني ، وأمد في عمري ، ووفَّقني - إلى الانتهاء من الجزء الثالث من كتابي البديع الممتع « فقه بلوغ المرام لبيان الأحكام الشرعية » .



وامتازت موضوعات هذا الجزء بأنها تعالج الجوانب الاجتماعية الشائعة المنتشرة في معاملات الناس ، وتغطي معظم حياتهم ، وهي ثلاثة كتب واسعة ومهمة : « كتاب البيوع ، وكتاب النكاح ، وكتاب الطلاق » ، وما يتضمنه كل كتاب ، أو يتفرع عنه من أبواب .

وسرت على المنهج السابق في الجزء الأول والجزء الثاني ، وكي أمل بالله ، وثقة بعونه وتوفيقه لأتابع مباشرة في إتمام هذا الكتاب القيم المفيد في الجزء الرابع ، ويتناول « كتاب الجنايات ، والحدود ، والجهاد ، والأطعمة ، والقضاء ، وكتاب الجامع » ، ثم الفهارس .

وأسأل الله التوفيق والعون والسداد ، والبركة في العمر والوقت ، حتى انتهى من هذا المشروع المبارك ، مع البشرى ببدء طباعته ، وقد تمت طباعة الجزء الأول ، والمتابعة في الجزء الثاني ، لأدفع الجزء الثالث فوراً .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

لوفيل - كتاكي - الولايات المتحدة ١٤٤١ / ١ / ٩ هـ - ٢٠١٩ / ٩ / ٨ م

خادم العلم الشريف

د. محمد الزحيلي



## فهرس الموضوعات تفصيلاً

|         |   |
|---------|---|
| ٥.....  | مقدمة الجزء الثالث  |
| ٧.....  | ٧ - كتاب البيوع   |
| ٧.....  | ١ - باب : الشروط، وما نهي عنه منه                             |
| ٧.....  | ٦٩٣ - أطيّب الكسب، والبيع المبرور                             |
| ٩.....  | ٦٩٤ - بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام                  |
| ١١..... | ٦٩٥ - اختلاف المتابعين، ولا بينة                              |
| ١٣..... | ٦٩٦ - ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن                    |
| ١٥..... | ٦٩٧ - البيع واشترط تأجيل التسليم                              |
| ١٧..... | ٦٩٨ - بيع مال المفلّس   |
| ١٩..... | ٦٩٩ - وقوع الفأرة في السمن / ١                                |
| ٢١..... | ٧٠٠ - وقوع الفأرة في السمن / ٢                                |
| ٢٣..... | ٧٠١ - ثمن السنور، وثمر الكلب                                  |
| ٢٥..... | ٧٠٢ - الاشتراط في البيع، والولاء                              |
| ٣٠..... | ٧٠٣ - بيع أمهات الأولاد                                       |
| ٣٢..... | ٧٠٤ - بيع فضل الماء   |
| ٣٤..... | ٧٠٥ - بيع عَسْب الفحل   |
| ٣٦..... | ٧٠٦ - بيع جبل الحبلّة   |
| ٣٨..... | ٧٠٧ - بيع الولاء وهبته  |
| ٤٠..... | ٧٠٨ - بيع الحصاة وبيع الغرر                                   |
| ٤٢..... | ٧٠٩ - بيع الطعام بعد اكتياله                                  |
| ٤٤..... | ٧١٠ - البيعتان فيبيعة   |
| ٤٦..... | ٧١١ - سلف وبيع، شرطان في بيع، ربح مالم يضمن، بيع مالم يس عندك |



- ٧١٢- بيع العربان = العربون..... ٤٨
- ٧١٣- البيع بعد الحيازة..... ٥٠
- ٧١٤- التقابض في صرف القود..... ٥٢
- ٧١٥- النهي عن النجش..... ٥٤
- ٧١٦- المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، والثنيا..... ٥٦
- ٧١٧- المحاقلة والمخاضرة والملاسة والمنازدة والمزابنة..... ٥٨
- ٧١٨- تلقي الركبان..... ٦٠
- ٧١٩- تلقي الركبان، الجلب..... ٦٢
- ٧٢٠- بيع الحاضر، التناجش، البيع على البيع، الخطبة على الخطبة، طلاق الأخت..... ٦٤
- ٧٢١- التفريق بين الوالدة وولدها..... ٦٧
- ٧٢٢- بيع أخوين، والإرجاع..... ٦٩
- ٧٢٣- التسعير..... ٧١
- ٧٢٤- الاحتكار..... ٧٣
- ٧٢٥- تصرية الإبل والغنم..... ٧٥
- ٧٢٦- الشاة المحفلة، ورد الصاع..... ٧٧
- ٧٢٧- الغش..... ٧٩
- ٧٢٨- حبس العنب لبيعه للخمر..... ٨١
- ٧٢٩- الخراج بالضمان..... ٨٣
- ٧٣٠- الوكالة بالشراء، والتصرف بالمبيع..... ٨٥
- ٧٣١- البيوع المنهي عنها..... ٨٧
- ٧٣٢- بيع السمك في الماء..... ٨٩
- ٧٣٣- بيع الثمرة، الصوف، اللبن..... ٩١
- ٧٣٤- بيع المضامين والملاقيح..... ٩٣
- ٢- باب الخيار..... ٩٥
- ٧٣٥- الإقالة..... ٩٥
- ٧٣٦- خيار المجلس / ١..... ٩٧



- ٧٣٧- خيار المجلس / ٢..... ٩٩
- ٧٣٨- خيار الشرط..... ١٠١
- ٣- باب الربا..... ١٠٣
- ٧٣٩- التحذير من الربا..... ١٠٣
- ٧٤٠- الربا ثلاثة وسبعون باباً..... ١٠٥
- ٧٤١- الربا في الذهب والفضة..... ١٠٧
- ٧٤٢- الأموال الربوية..... ١٠٩
- ٧٤٣- الوزن والمثل في الذهب والفضة..... ١١١
- ٧٤٤- الربا في التمر..... ١١٣
- ٧٤٥- بيع الصبرة..... ١١٥
- ٧٤٦- الطعام بالطعام..... ١١٧
- ٧٤٧- بيع الذهب والخرز..... ١١٩
- ٧٤٨- بيع الحيوان بالحيوان نسيئة..... ١٢١
- ٧٤٩- بيع البعير بالبعيرين..... ١٢٣
- ٧٥٠- بيع العينة..... ١٢٥
- ٧٥١- الشفاعة مع الهدية..... ١٢٧
- ٧٥٢- الرشوة..... ١٢٩
- ٧٥٣- المزانية..... ١٣١
- ٧٥٤- الرطب بالتمر..... ١٣٣
- ٧٥٥- الكالى بالكالى = الدين بالدين..... ١٣٥
- ٤- باب الرخصة في العرايا وبيع الأصول والثمار..... ١٣٧
- ٧٥٦- بيع العرايا..... ١٣٧
- ٧٥٧- مقدار العرايا..... ١٣٩
- ٧٥٨- بيع الثمار حتى يبدو صلاحها..... ١٤١
- ٧٥٩- بيع الثمار حتى تُزهي..... ١٤٣
- ٧٦٠- بيع العنب حين يسود، والحب حين يشتد..... ١٤٥



- ١٤٧..... ٧٦١- الجائحة في البيع.
- ١٤٩..... ٧٦٢- بيع النخل المؤبرة.
- ١٥١..... ٥- أبواب السلم ، والقرض ، والرهن.
- ١٥١..... ٧٦٣- السَّلَف في البيع.
- ١٥٣..... ٧٦٤- السلف في الحنطة ، والشعير ، والزبيب.
- ١٥٥..... ٧٦٥- القرض.
- ١٥٧..... ٧٦٦- بيع النسيئة والأجل.
- ١٥٩..... ٧٦٧- الانتفاع بالرهن.
- ١٦١..... ٧٦٨- حق الراهن بالمرهون.
- ١٦٣..... ٧٦٩- حسن القضاء بالدين.
- ١٦٥..... ٧٧٠- القرض واشتراط المنفعة.
- ١٦٧..... ٦- باب التفليس ، والحجر.
- ١٦٧..... ٧٧١- حق الدائن في مال المفلس.
- ١٦٩..... ٧٧٢- حق البائع في مال المفلس.
- ١٧١..... ٧٧٣- حق البائع في مال المفلس للإفلاس والموت.
- ١٧٣..... ٧٧٤- عقوبة مطل الغني.
- ١٧٥..... ٧٧٥- إعسار المشتري ، والتصدق عليه.
- ١٧٧..... ٧٧٦- الحجر على المدين ، وبيع ماله.
- ١٧٩..... ٧٧٧- سن البلوغ.
- ١٨١..... ٧٧٨- البلوغ بالإنبات.
- ١٨٣..... ٧٧٩- عطية المرأة من مال زوجها.
- ١٨٥..... ٧٨٠- من تحلُّ له الصدقة ؟
- ١٨٧..... ٧- باب العلم.
- ١٨٧..... ٧٨١- الصلح جائز.
- ١٨٩..... ٧٨٢- حق الجار في جدار جاره.
- ١٩١..... ٧٨٣- حرمة مال المسلم.



|          |  |
|----------|--|
| ١٩٣..... | ٨- باب الحوالة والضمان                     |
| ١٩٣..... | ٧٨٤- المطل والحوالة                        |
| ١٩٥..... | ٧٨٥- ضمان الدّين عن الميت                  |
| ١٩٧..... | ٧٨٦- قضاء الدّين على الميت                 |
| ١٩٩..... | ٧٨٧- لا كفالة في حد                        |
| ٢٠١..... | ٩- باب الشركة والوكالة                     |
| ٢٠١..... | ٧٨٨- الترغيب والترهيب في الشركة            |
| ٢٠٣..... | ٧٨٩- الترحيب بالشريك                       |
| ٢٠٥..... | ٧٩٠- الاشتراك في نصيب بدر                  |
| ٢٠٧..... | ٧٩١- الوكالة بالأخذ                        |
| ٢٠٩..... | ٧٩٢- الوكالة بشراء أضحية                   |
| ٢١١..... | ٧٩٣- بعث عمر على الصدقة                    |
| ٢١٣..... | ٧٩٤- انحر باليد، والتوكيل فيه              |
| ٢١٥..... | ٧٩٥- الاعتراف بالرجم، والوكالة في الحد     |
| ٢١٧..... | ١٠- باب الإقرار، وفيه الذي قبله، وما أشبهه |
| ٢١٧..... | ٧٩٦- الإقرار بالحق                         |
| ٢١٩..... | ١١- باب العارية                            |
| ٢١٩..... | ٧٩٧- أخذ المال وردّه                       |
| ٢٢١..... | ٧٩٨- أداء الأمانة، ومنع الخيانة            |
| ٢٢٣..... | ٧٩٩- العارية المؤداة                       |
| ٢٢٥..... | ٨٠٠- العارية المضمونة                      |
| ٢٢٧..... | ١٢- باب الغصب                              |
| ٢٢٧..... | ٨٠١- تحريم الغصب                           |
| ٢٢٩..... | ٨٠٢- ضمان الإلتلاف                         |
| ٢٣١..... | ٨٠٣- الزرع في أرض الغير                    |
| ٢٣٣..... | ٨٠٤- عرق الظالم                            |



- ٢٣٥..... ٨٠٥- حرمة الدماء والأموال.
- ٢٣٧..... ١٣- باب الشفعة.
- ٢٣٧..... ٨٠٦- الشفعة في المشترك.
- ٢٣٩..... ٨٠٧- الشفعة في كل شرك.
- ٢٤١..... ٨٠٨- الشفعة للجار.
- ٢٤٣..... ٨٠٩- الجار أحق بالدار.
- ٢٤٥..... ٨١٠- الجار أحق بشفعة جاره.
- ٢٤٧..... ٨١١- التعجيل في أخذ الشفعة.
- ٢٤٩..... ١٤- باب القراض.
- ٢٤٩..... ٨١٢- البركة في المقارضة.
- ٢٥١..... ٨١٣- شروط المقارضة وضمان المال.
- ٢٥٣..... ٨١٤- ربح المقارضة.
- ٢٥٤..... ١٥- باب المساقاة والإجارة.
- ٢٥٤..... ٨١٥- المساقاة على الشطر.
- ٢٥٦..... ٨١٦- العمل على الشطر.
- ٢٥٨..... ٨١٧- كراء الأرض بالنهب والفضة.
- ٢٦٠..... ٨١٨- المزارعة.
- ٢٦٢..... ٨١٩- أجره الحجام.
- ٢٦٤..... ٨٢٠- كسب الحجام خبيث.
- ٢٦٦..... ٨٢١- إعطاء الأجير أجره.
- ٢٦٨..... ٨٢٢- الأجر على كتاب الله.
- ٢٧٠..... ٨٢٣- الإسراع في أجره الأجير.
- ٢٧٢..... ٨٢٤- تحديد الأجرة.
- ٢٧٤..... ١٦- باب إحياء الموات.
- ٢٧٤..... ٨٢٥- حق من أعمر أرضاً.
- ٢٧٦..... ٨٢٦- حق من أحيا أرضاً.



|          |  |
|----------|--|
| ٢٧٨..... | ٨٢٧- الحمى.....                            |
| ٢٨٠..... | ٨٢٨- منع الضرر.....                        |
| ٢٨٢..... | ٨٢٩- إقامة الحائط على الأرض.....           |
| ٢٨٤..... | ٨٣٠- حرم البثر.....                        |
| ٢٨٦..... | ٨٣١- إقطاع الأرض.....                      |
| ٢٨٨..... | ٨٣٢- الإقطاع للزير.....                    |
| ٢٩٠..... | ٨٣٣- الشركة في الكلاء، والماء، والنار..... |
| ٢٩٢..... | ١٧- باب الوقف.....                         |
| ٢٩٢..... | ٨٣٤- الصدقة الجارية.....                   |
| ٢٩٤..... | ٨٣٥- وقف الأرض.....                        |
| ٢٩٦..... | ٨٣٦- وقف الأدرع والأعتاد.....              |
| ٢٩٨..... | ١٨- باب الهبة، والعمرى، والرقبى.....       |
| ٢٩٨..... | ٨٣٧- الهبة للولد.....                      |
| ٣٠٠..... | ٨٣٨- العائد في الهبة.....                  |
| ٣٠٢..... | ٨٣٩- الرجوع في العطية إلا الوالد.....      |
| ٣٠٤..... | ٨٤٠- قبول الهدية والثواب عليها.....        |
| ٣٠٦..... | ٨٤١- الثواب على الهبة حتى الرضا.....       |
| ٣٠٨..... | ٨٤٢- العمرى.....                           |
| ٣١٠..... | ٨٤٣- العمرى الجائزة شرعاً.....             |
| ٣١٢..... | ٨٤٤- الرقبى، والعمرى.....                  |
| ٣١٤..... | ٨٤٥- شراء الصدقة.....                      |
| ٣١٦..... | ٨٤٦- الهدية والمحبة.....                   |
| ٣١٨..... | ٨٤٧- هدية المسلمة لجارتها.....             |
| ٣٢٠..... | ٨٤٨- الحق بالهبة حتى الثواب.....           |
| ٣٢٢..... | ١٩- باب اللقطة.....                        |
| ٣٢٢..... | ٨٤٩- التقاط التمرة من الطريق.....          |



- ٨٥٠- تعريف اللقطة..... ٣٢٤
- ٨٥١- إيواء الضالة..... ٣٢٦
- ٨٥٢- الإشهاد على اللقطة وحفظها..... ٣٢٨
- ٨٥٣- لقطة الحاج..... ٣٣٠
- ٨٥٤- لقطة المعاهد..... ٣٣٢
- ٢٠- باب الفرائض..... ٣٣٤
- ٨٥٥- الفرائض لأهلها..... ٣٣٤
- ٨٥٦- ميراث المسلم للكافر، وبالعكس..... ٣٣٦
- ٨٥٧- ميراث البنت، وبنت الابن، والأخت..... ٣٣٨
- ٨٥٨- توارث أهل الملتين..... ٣٤٠
- ٨٥٩- ميراث الجد..... ٣٤٢
- ٨٦٠- ميراث الجدة..... ٣٤٤
- ٨٦١- ميراث الخال..... ٣٤٦
- ٨٦٢- ميراث المولى والخال..... ٣٤٨
- ٨٦٣- ميراث المولود..... ٣٥٠
- ٨٦٤- ميراث القتاتل..... ٣٥٢
- ٨٦٥- ميراث العصبة بالولاء..... ٣٥٤
- ٨٦٦- الولاء في الميراث..... ٣٥٦
- ٨٦٧- أفرضكم زيد..... ٣٥٨
- ٢١- باب الوصايا..... ٣٦٠
- ٨٦٨- كتابة الوصية..... ٣٦٠
- ٨٦٩- الوصية بالثلث..... ٣٦٢
- ٨٧٠- الصدقة عن الميت..... ٣٦٤
- ٨٧١- الوصية للوارث..... ٣٦٦
- ٨٧٢- التصديق بالثلث وصية..... ٣٦٨
- ٢٢- باب الوديعة..... ٣٧٠



|          |   |
|----------|---|
| ٣٧٠..... | ٨٧٣- ضمان الوديعة.....                            |
| ٣٧٢..... | ٨- كتاب النكاح.....                               |
| ٣٧٢..... | ٨٧٤- الزواج للشباب.....                           |
| ٣٧٤..... | ٨٧٥- الصلاة والنوم ، والصوم والفطر ، والزواج..... |
| ٣٧٦..... | ٨٧٦- زواج الودود الولود.....                      |
| ٣٧٨..... | ٨٧٧- سمات المرأة للزواج.....                      |
| ٣٨٠..... | ٨٧٨- الدعاء للمتزوج.....                          |
| ٣٨٢..... | ٨٧٩- التشهد في الحاجة.....                        |
| ٣٨٤..... | ٨٨٠- النظر إلى المخطوبة.....                      |
| ٣٨٦..... | ٨٨١- الخطبة على الخطبة.....                       |
| ٣٨٨..... | ٨٨٢- المهر تحفيظ القرآن الكريم.....               |
| ٣٩٥..... | ٨٨٣- إعلان النكاح.....                            |
| ٣٩٧..... | ٨٨٤- الولي في النكاح.....                         |
| ٣٩٩..... | ٨٨٥- النكاح من المرأة باطل.....                   |
| ٤٠١..... | ٨٨٦- استثمار الأيم ، واستئذان البكر.....          |
| ٤٠٣..... | ٨٨٧- الثيب أحق ، والبكر تستأمر.....               |
| ٤٠٥..... | ٨٨٨- المرأة لا تزوج.....                          |
| ٤٠٧..... | ٨٨٩- نكاح الشغار.....                             |
| ٤٠٩..... | ٨٩٠- إكراه الأب على زواج ابنته.....               |
| ٤١١..... | ٨٩١- الزواج من وليين.....                         |
| ٤١٣..... | ٨٩٢- زواج العبد بغير إذن.....                     |
| ٤١٥..... | ٨٩٣- الجمع مع العمة والخالة.....                  |
| ٤١٦..... | ٨٩٤- نكاح المحرم.....                             |
| ٤١٨..... | ٨٩٥- زواج ميمونة في الإحرام أو الحلال.....        |
| ٤٢٠..... | ٨٩٦- الوفاء بشروط النكاح.....                     |
| ٤٢٢..... | ٨٩٧- نكاح المتعة.....                             |



- ٨٩٨- متعة النساء، والحرر الأهلية..... ٤٢٤
- ٨٩٩- تحريم الاستمتاع من النساء..... ٤٢٦
- ٩٠٠- المحلل، والمحلل له..... ٤٢٨
- ٩٠١- نكاح الزاني..... ٤٣٠
- ٩٠٢- الزواج وذوق العُسَيْلَة..... ٤٣٢
- ١- باب الكفاءة والخييار..... ٤٣٤
- ٩٠٣- الكفاءة في الزواج..... ٤٣٤
- ٩٠٤- النكاح من أسامة..... ٤٣٦
- ٩٠٥- نكاح الحجَّام، والمولى..... ٤٣٨
- ٩٠٦- خيار الأمة عند العتق..... ٤٤٠
- ٩٠٧- زواج الأختين..... ٤٢٤
- ٩٠٨- الزواج بعشر نساء..... ٤٤٤
- ٩٠٩- رد المسلمة على زوجها بعد إسلامه..... ٤٤٦
- ٩١٠- بقاء النكاح إذا أسلم الزوجان..... ٤٤٨
- ٩١١- رد الزوجة لعيب..... ٤٥٠
- ٩١٢- طلاق المرأة لعيب..... ٤٥٢
- ٩١٣- الخيار للزوج عند القَرْن..... ٤٥٤
- ٩١٤- تأجيل العنين سنة..... ٤٥٦
- ٢- باب عشرة النساء..... ٤٥٨
- ٩١٥- الإتيان في الدُّبُر..... ٤٥٨
- ٩١٦- إتيان الرجل والمرأة في الدبر..... ٤٦٠
- ٩١٧- الوصية بالنساء والجار..... ٤٦٢
- ٩١٨- تأخر المسافر في الدخول على أهله..... ٤٦٤
- ٩١٩- نشر أسرار الإفضاء..... ٤٦٦
- ٩٢٠- حق المرأة على زوجها..... ٤٦٧
- ٩٢١- إتيان المرأة من دُبُرِها في قبلها..... ٤٦٩



- ٩٢٢- الدعاء عند إتيان الأهل..... ٤٧١
- ٩٢٣- دعوة الرجل امرأته..... ٤٧٣
- ٩٢٤- لعن الواصلة، والواشمة..... ٤٧٥
- ٩٢٥- الغيلة والعزل..... ٤٧٧
- ٩٢٦- العزل والمؤدة..... ٤٧٩
- ٩٢٧- العزل في العهد النبوي..... ٤٨١
- ٩٢٨- الطواف على النساء بغسل واحد..... ٤٨٣
- ٣- باب الصداق..... ٤٨٥
- ٩٢٩- العتق صداق..... ٤٨٥
- ٩٣٠- صداق رسول الله ﷺ..... ٤٨٧
- ٩٣١- الدرع صداق..... ٤٨٩
- ٩٣٢- الصداق والعطية للزوجة والبنت والأخت..... ٤٩١
- ٩٣٣- الصداق والميراث للمعقود عليها..... ٤٩٣
- ٩٣٤- الصداق سويق وتمر..... ٤٩٥
- ٩٣٥- الصداق نعلان..... ٤٩٧
- ٩٣٦- الصداق خاتم من حديد..... ٤٩٩
- ٩٣٧- أقل المهر عشر دراهم..... ٥٠١
- ٩٣٨- خير الصداق أسره..... ٥٠٣
- ٩٣٩- الطلاق قبل الدخول والمتعة..... ٥٠٥
- ٤- باب الوليمة..... ٥٠٧
- ٩٤٠- الوليمة بشاة..... ٥٠٧
- ٩٤١- إجابة الدعوة والوليمة..... ٥٠٩
- ٩٤٢- الدعوة والإجابة..... ٥١١
- ٩٤٣- إجابة الدعوة للصائم..... ٥١٣
- ٩٤٤- أيام طعام الوليمة..... ٥١٥
- ٩٤٥- الوليمة بمدين من شعير..... ٥١٧



- ٩٤٦- الوليمة بالتمر ، والإقط ، والسمن..... ٥١٩
- ٩٤٧- إجابة الأقرب والأسبق للوليمة..... ٥٢١
- ٩٤٨- الأكل متكثراً..... ٥٢٣
- ٩٤٩- التسمية والأكل باليمين..... ٥٢٥
- ٩٥٠- الأكل من جوانب القصعة..... ٥٢٧
- ٩٥١- أكل المشتهى..... ٥٢٩
- ٩٥٢- عدم الأكل بالشمال..... ٥٣٠
- ٩٥٣- عدم التنفس والنفخ في الإناء..... ٥٣١
- ٥- باب القسم..... ٥٣٣
- ٩٥٤- القسمة بين الزوجات..... ٥٣٣
- ٩٥٥- الميل إلى إحدى النساء..... ٥٣٥
- ٩٥٦- الإقامة عند البكر والثيب..... ٥٣٧
- ٩٥٧- الإقامة عند الزوجة..... ٥٣٩
- ٩٥٨- هبة الزوجة يومها..... ٥٤١
- ٩٥٩- العدل بين النساء والطواف..... ٥٤٣
- ٩٦٠- المبيت في المرض عند الزوجات..... ٥٤٥
- ٩٦١- القرعة بين النساء للسفر..... ٥٤٧
- ٩٦٢- عدم جلد المرأة..... ٥٤٩
- ٦- باب الخلع..... ٥٥١
- ٩٦٣- المرأة تطلب الخلع..... ٥٥١
- ٩٦٤- عدة المختلعة..... ٥٥٣
- ٩٦٥- سبب الخلع..... ٥٥٥
- ٨- كتاب الطلاق..... ٥٥٧
- ٩٦٦- أبغض الحلال الطلاق..... ٥٥٧
- ٩٦٧- الطلاق في الحيض والرجعة..... ٥٥٩
- ٩٦٨- الطلاق مرتين وثلاثاً..... ٥٦٣



|          |  |
|----------|--|
| ٥٦٥..... | ٩٦٩- الطلاق الثلاث واحدة.....              |
| ٥٦٧..... | ٩٧٠- الطلاق الثلاث لعب.....                |
| ٥٦٩..... | ٩٧١- الطلاق الثلاث والمراجعة.....          |
| ٥٧١..... | ٩٧٢- طلاق البتة وإرادة واحدة.....          |
| ٥٧٣..... | ٩٧٣- الجذ، والهزل، واللعب في ثلاث.....     |
| ٥٧٥..... | ٩٧٤- التجاوز عن حديث النفس.....            |
| ٥٧٧..... | ٩٧٥- الخطأ والنسيان والإكراه.....          |
| ٥٧٩..... | ٩٧٦- تحريم المرأة.....                     |
| ٥٨١..... | ٩٧٧- إلحقي بأهلك.....                      |
| ٥٨٣..... | ٩٧٨- الطلاق بعد النكاح.....                |
| ٥٨٥..... | ٩٧٩- النذر، والطلاق، فيما يملك.....        |
| ٥٨٧..... | ٩٨٠- النائم والصغير والمجنون.....          |
| ٥٨٩..... | ١- باب الرجعة.....                         |
| ٥٨٩..... | ٩٨١- الإشهاد على الطلاق والرجعة.....       |
| ٥٩١..... | ٩٨٢- الإشهاد على الرجعة.....               |
| ٥٩٣..... | ٩٨٣- الطلاق والرجعة.....                   |
| ٥٩٥..... | ٢- باب الإيلاء والظهار والكفارة.....       |
| ٥٩٥..... | ٩٨٤- الإيلاء.....                          |
| ٥٩٧..... | ٩٨٥- طلاق المولي.....                      |
| ٥٩٩..... | ٩٨٦- إيقاف المولي.....                     |
| ٦٠٠..... | ٩٨٧- مدة الإيلاء في الجاهلية والإسلام..... |
| ٦٠٢..... | ٩٨٨- الوقوع على المظاهر منها.....          |
| ٦٠٤..... | ٩٨٩- كفارة الظهار.....                     |
| ٦٠٦..... | ٣- باب اللعان.....                         |
| ٦٠٦..... | ٩٩٠- اللعان بين الزوجين.....               |
| ٦١٠..... | ٩٩١- التفريق بين المتلاعنين والمهر.....    |



- ٩٩٢ - شبه الولد بوالدين..... ٦١٢
- ٩٩٣ - التذكير في اللعان..... ٦١٤
- ٩٩٤ - طلاق الملاعن..... ٦١٦
- ٩٩٥ - المرأة لا ترد يد لامس..... ٦١٨
- ٩٩٦ - إدخال النسب وجحد..... ٦٢١
- ٩٩٧ - نفي الولد بعد الإقرار..... ٦٢٣
- ٩٩٨ - نزع العرق في النسب..... ٦٢٥
- ٤ - باب العدة والإحداد..... ٦٢٧
- ٩٩٩ - انتهاء العدة بالولادة..... ٦٢٧
- ١٠٠٠ - عدة الزوجة..... ٦٢٩
- ١٠٠١ - النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثاً..... ٦٣٠
- ١٠٠٢ - إحداد المرأة..... ٦٣٢
- ١٠٠٣ - الإحداد على الزوج..... ٦٣٤
- ١٠٠٤ - خروج المطلقة إلى العمل..... ٦٣٦
- ١٠٠٥ - إحداد الزوجة في البيت..... ٦٣٨
- ١٠٠٦ - تحول المطلقة البائن عن بيتها..... ٦٤٠
- ١٠٠٧ - عدة أم الولد..... ٦٤١
- ١٠٠٨ - الأقراء : الأطهار..... ٦٤٣
- ١٠٠٩ - طلاق الأمة وعدتها..... ٦٤٥
- ١٠١٠ - وطء الحامل من الغير..... ٦٤٧
- ١٠١١ - تربص امرأة المفقود وعدتها..... ٦٤٩
- ١٠١٢ - انتظار امرأة المفقود..... ٦٥١
- ١٠١٣ - الميت عند المرأة..... ٦٥٢
- ١٠١٤ - الخلوة بالمرأة..... ٦٥٣
- ١٠١٥ - وطء السبايا..... ٦٥٥
- ١٠١٦ - الولد للفراش..... ٦٥٧



|          |  |
|----------|--|
| ٦٥٩..... | ٥ - باب الرضاع.....                        |
| ٦٥٩..... | ١٠١٧ - المصة والمصتان.....                 |
| ٦٦١..... | ١٠١٨ - الرضاعة من المجاعة.....             |
| ٦٦٣..... | ١٠١٩ - رضاع الرجل سالم.....                |
| ٦٦٥..... | ١٠٢٠ - العم من الرضاع.....                 |
| ٦٦٧..... | ١٠٢١ - الرضعات المحرمات خمس.....           |
| ٦٦٩..... | ١٠٢٢ - التحريم بالرضاع.....                |
| ٦٧١..... | ١٠٢٣ - الرضاع المحرم قبل الفطام.....       |
| ٦٧٣..... | ١٠٢٤ - الرضاع في الحولين.....              |
| ٦٧٥..... | ١٠٢٥ - الرضاع : أنشز العظام واللحم.....    |
| ٦٧٧..... | ١٠٢٦ - المفارقة بسبب الرضاع.....           |
| ٦٧٩..... | ١٠٢٧ - الإرضاع من الحمقى.....              |
| ٦٨٠..... | ٦ - باب النفقات.....                       |
| ٦٨٠..... | ١٠٢٨ - أخذ النفقة بالمعروف.....            |
| ٦٨٤..... | ١٠٢٩ - اليد العليا والبدء بالأقرب.....     |
| ٦٨٦..... | ١٠٣٠ - طعام المملوك وعمله.....             |
| ٦٨٧..... | ١٠٣١ - حق الزوجة على زوجها.....            |
| ٦٨٩..... | ١٠٣٢ - رزق النساء وكسوتهن.....             |
| ٦٩١..... | ١٠٣٣ - حق من يقوت.....                     |
| ٦٩٣..... | ١٠٣٤ - نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها..... |
| ٦٩٥..... | ١٠٣٥ - اليد العليا والبدء بالزوجة.....     |
| ٦٩٧..... | ١٠٣٦ - التفريق لعدم النفقة.....            |
| ٦٩٩..... | ١٠٣٧ - نفقة الغائب على زوجته.....          |
| ٧٠١..... | ١٠٣٨ - الأولى بالإفناق.....                |
| ٧٠٣..... | ١٠٣٩ - الأخق بالبر.....                    |
| ٧٠٥..... | ٧ - باب الحضانة.....                       |



- ١٠٤٠ - الحضانة للأم..... ٧٠٥
- ١٠٤١ - تخيير الحضانة بين الأب والأم..... ٧٠٧
- ١٠٤٢ - التخيير مع المرأة غير المسلمة..... ٧٠٩
- ١٠٤٣ - الخالة أم للحضانة..... ٧١١
- ١٠٤٤ - مناوله الخادم لقمة..... ٧١٣
- ١٠٤٥ - امرأة في النار بسبب هرة..... ٧١٥
- الخاتمة..... ٧١٧
- فهرس الموضوعات تفصيلاً..... ٧١٩
- فهرس الموضوعات إجمالاً..... ٧٣٥



## فهرس الموضوعات إجمالاً

|          |   |
|----------|---|
| ٥.....   | مقدمة الجزء الثالث.....                               |
| ٧.....   | ٧- كتاب البيوع.....                                   |
| ٧.....   | ١- باب الشروط وما نهى عنه منه.....                    |
| ٩٥.....  | ٢- باب الخيار.....                                    |
| ١٠٣..... | ٣- باب الربا.....                                     |
| ١٣٧..... | ٤- باب الرخصة في العرايا ، وبيع الأصول ، والثمار..... |
| ١٥١..... | ٥- أبواب السلم ، والقرض ، والرهن.....                 |
| ١٦٧..... | ٦- باب التفليس ، والحجر.....                          |
| ١٩٣..... | ٨- باب الحوالة والضمان.....                           |
| ٢٠١..... | ٩- باب الشركة والوكالة.....                           |
| ٢١٧..... | ١٠- باب الإقرار ، وفيه الذي قبله ، وما أشبهه.....     |
| ٢١٩..... | ١١- باب العارية.....                                  |
| ٢٢٧..... | ١٢- باب الغصب.....                                    |
| ٢٣٧..... | ١٣- باب الشفعة.....                                   |
| ٢٤٩..... | ١٤- باب القراض.....                                   |
| ٢٥٤..... | ١٥- باب المساقاة والإجارة.....                        |
| ٢٧٤..... | ١٦- باب إحياء الموات.....                             |
| ٢٩٢..... | ١٧- باب الوقف.....                                    |
| ٢٩٨..... | ١٨- باب الهبة ، والعُمرى ، والرُقيى.....              |
| ٣٢٢..... | ١٩- باب اللقطة.....                                   |
| ٣٣٤..... | ٢٠- باب الفرائض.....                                  |
| ٣٦٠..... | ٢١- باب الوصايا.....                                  |
| ٣٧٢..... | كتاب النكاح.....                                      |
| ٤٣٤..... | ١- باب الكفاءة والخيار.....                           |



|          |                                      |
|----------|--------------------------------------|
| ٤٥٨..... | ٢- باب عشرة النساء.....              |
| ٤٨٥..... | ٣- باب الصداق.....                   |
| ٥٠٧..... | ٤- باب الوليمة.....                  |
| ٥٣٣..... | ٥- باب القَسَم.....                  |
| ٥٥١..... | ٦- باب الخلع.....                    |
| ٥٥٧..... | كتاب الطلاق.....                     |
| ٥٥٧..... | ١- باب الرجعة.....                   |
| ٥٩٥..... | ٢- باب الإيلاء والظهار والكفارة..... |
| ٦٠٦..... | ٣- باب اللعان.....                   |
| ٦٢٧..... | ٤- باب العدة والإحداد.....           |
| ٦٥٩..... | ٥- باب الرضاع.....                   |
| ٦٨٠..... | ٦- باب النفقات.....                  |
| ٧٠٥..... | ٧- باب الحضانة.....                  |
| ٧١٧..... | الخاتمة.....                         |
| ٧١٩..... | فهرس الموضوعات تفصيلاً.....          |
| ٧٣٥..... | فهرس الموضوعات إجمالاً.....          |